



PROVISIONAL.

A/41/PV.63
19 November 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العاشرة والستين

العقودة بالمقبر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠٠٠

(سير الاليون)

السيد ماتورى

الرئيسي :

(سوسناء)

السيد عمار

二二

سياسة الفعل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٢] :

- (١) تحرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفعل العنصري
- (ب) تقارير الامين العام
- (ج) تحرير اللجنة السياسية الخامسة
- (د) مشاريع قرارات
- (م) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المعرض تصويم الكلمات الملقاة باللغة العربية وتصويم الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، ومتطبع التصويم النهائية ضمن ملائمة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

اما التمهيدات فينبع الا تداول غير نسخ الكلمات الاصلية . وينبئ ارسالها
موقعة من احد اعضاء الوفد المعنى خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية
بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, مع
Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
الرجوع على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظراً لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماتوري (ميراليون) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ٣٣ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(١) 报 Add.1 تقرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري (A/41/22) و A/41/22

(Add.1/Corr.1)

(ب) 报 A/41/690 و A/41/638 و A/41/506 و Add.1-3 تقارير الامين العام

(A/41/779) تقرير اللجنة السياسية الخامسة

(د) 报 A/41/L.26 ، A/41/L.25 ، A/41/L.24 ، A/41/L.27 و Corr.1 مشاريع القرارات

(A/41/L.31 الى A/41/L.27) و Corr.1

(هـ) 报 A/41/810 تقرير اللجنة الخامسة

السيد امنتيير غاليوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

أُسْتَرْعَى انتباه المجتمع الدولي مرات عديدة ، من على هذا المنبر ، الى الحالة المتدحورة السائدة في الجنوب الافريقي والتي تفرض تهديداً على الامن الاقليمي والدولي في آن معاً . ول يكن تكرار هذه الحقيقة تذكرة الى الذين يواصلون قمع وإخضاع السكان السود في جنوب افريقيا متجاهلين مصالح الشعب المقهور في ذلك البلد . وفي إعلان نظام جنوب افريقي في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ حالة جديدة للطوارئ على نطاق البلد ، يقدم هذا النظام برهاناً على عزمه البقاء على حكم الاقليية وعلى الامتيازات الاقتصادية مهما كان ثمن ذلك من ارواح ورفاه غالبية مواطني البلد .

ومنذ عام ١٩٨٤ ، قتل أكثر من ألفي فرد واحتجز ما يقرب من ١٠ آلاف بموجب قوانين الطوارئ دون إتهام أو محاكمة . ومن الواقع على نحو متزايد ان النظام لم يعد قادراً على تطبيق الأزمة الداخلية - وهي الأزمة التي منعها هو بنفسه .

ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، ما ببرحت حكومة جنوب افريقيا تدعي أنها تتبع برنامج اصلاحات رئيسية . ومن العناصر الاساسية في هذا البرنامج إلغاء ما يسمى بقوانين تصاريف المرور ، التي كانت تستخدم للسيطرة على حياة وتحركات أغلبية شعب

جنوب افريقيا . وحجر الزاوية في هذا النظام هو سوء توزيع الاراضي بموجب ما يسمى بقوانين الاراضي : هناك نسبة لا تزيد عن 13 في المائة من الاراضي للفالبية السوداء التي تشكل نسبة 75 في المائة من مكان جنوب افريقيا . وسياسة إقامة البانتومتانا ترغم غالبية السكان على الإقامة في مناطق معينة . وفي نيسان/ابريل 1986 ، أعلن النظام خطته الرامية الى إبطال قوانين مراقبة التدفق وتصاريح المرور ، ولكنها لم تكن المرة الاولى التي يعلن فيها مثل هذه الاعلانات . غير انه في مناسبات سابقة كان يعقب الاعلانات نشر مشروع تشريع يضيق فعليا مراقبة التدفق ، ولهذا من الواضح ان التدابير التي ذكرتها - شأنها شأن التعديل بقانون السلامة العامة والتعديل بقانون الامن الداخلي وكذلك ما يسمى بالاصلاح الدستوري او إدخال نظام المجالس الثلاث الى البرلمان - لا علاقة لها بالسلطة السياسية التي يتمسّك بها بحزم الذين يسمون بالافريكانرز . ان الطابع الحقيقي للنظام يتضح بجلاء من كون انه عندما لا تعود صفة "فرق تسد" مجده يلجم نظام الفعل العنصري الى قوات الشرطة والقوات العسكرية التابعة له .

لا يزال تكديس جنوب افريقيا العسكري يمثل مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي . فترسانة الاملاحة المعقدة للجيش العادي الذي يبلغ تعداده ٨٤ ألف جندي وكذلك قدرته النووية ، ما يبرهن بوضوح عن طريق اقنيـة الجـيشـة الـاجـنبـية وـشـحنـاتـ التـكـنـوـلـوـجـيـاـ المتـطـوـرـةـ علىـ الرـغـمـ منـ النـواـهـيـ المـفـروـضـةـ بـمـوجـبـ قـرـاراتـ مـجـلسـ الـامـنـ الـمـسـتـخـذـةـ فيـ عـامـ ١٩٦٣ـ وـ ١٩٧٠ـ وـ ١٩٧٧ـ .ـ وـ ماـ منـ حـاجـةـ إـلـىـ البرـهـنـةـ عـلـىـ الـاـهـمـيـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ لـمـعـادـنـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ ،ـ نـظـراـ لـلـعـلـاقـةـ الـتـيـ يـحـافـظـ عـلـيـهاـ الـمـنـخـرـطـونـ انـخـرـاطـاـ عـمـيقـاـ عـنـ طـرـيقـ الـاستـهـمـارـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـهـائـلـةـ .ـ

لم يحدث أي تغيير نحو الأفضل في مسلك بريتوريا في المجال الدولي أيضاً . فضلاً عن بذل كل جهد ممكن لتقسيم المقهورين داخل البلد ، يستعمل نظام جنوب إفريقيا نفس أساليب الابتزاز الاقتصادي أو الهجمات العسكرية ضد الدول المجاورة بغية ارغامها على قبول اللوائح التي تمليها جنوب إفريقيا . وبريتوريا التي تنتهك الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها مع جيرانها ، توافق تدخلاتها غير المباشرة عن طريق عملائها

مثل ماقيلبي السير الصيٍت ، الذي يقوم النظام بتمويل ودعم عصاباته . وهي تواصل انتهاج سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار ضد جميع الدول المجاورة لها ، كما شهدنا في انغولا وموزامبيق وبوتيسوانا وزيمبابوي وليسوتو . وفي ظل هذه الظروف ، ونظراً لعدم توفر الضغط الدولي القوي ، سيواصل النظام الاحتلال غير الشرعي لناميبيا وسياسات القائمة على العدوان المسلح ضد دول خط المواجهة .

ان نظام جنوب افريقيا قادر على الاستمرار في سياساته القائمة على الفصل العنصري ادراكا منه لقوته العسكرية والتنفيذ الاقتصادي الذي يمارسه على المنطقة بتأييد من بعض المصالح الأجنبية .

ان التعاقب المجزن لمحاولات بريتوريا الراامية الى إنقاذ نظامها قد اظهر المرة تلو الأخرى ان النية في التصرف بحد ذاتها لا تكفي لتحقيق تغيير جذري في جوهر النظام بفية القضاء النهائي على الفصل العنصري .

هناك بلدان معينة او مجموعات من البلدان قد اتخذت أيضاً مختلف التدابير ضد النظام العنصري . ورغم اتنا نؤيد هذه التدابير والجزاءات ، إلا انها غير كافية على ما يبدو . فخطورة الحالة تقتضي القيام بما هو أكثر من ذلك - أي فرض الجزاءات الالزامية الشاملة . والدول الاعضاء في مجلس الامن تتحمل مسؤولية خاصة للتصريف في هذا الاتجاه ، لأن تزايد الضغط الدولي وحده هو الكفيل بأن يبعث الى بريتوريا رسالة واضحة تنص على أنه لابد من استئصال نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وما نحتاجه هو العمل المشترك وكخطوة أولى ، اتخاذ قرار بشأن كيفية معالجة هذه المسألة المعقدة .

ونعتقد اعتقداً راسخاً أن الجزاءات الالزامية الشاملة ووحدة كفاح حركات التحرير في جنوب افريقيا وجهود المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، يمكنها مجتمعة أن تحقق القضاء الكامل على نظام الفصل العنصري المخزي وظهور مجتمع عادل وديمقراطي وغير عنصري في جنوب افريقيا ، واستقلال ناميبيا ، والسلم والهدوء في الجزء الجنوبي من افريقيا . وتحقيق هذه الاهداف يمثل تحدياً قائماً منذ أمد طويل إزاء فعالية المنظمة العالمية .

ان بلدي ، وهو عضو في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، يعتبر نظام الفصل العنصري جريمة ضد البشرية وخطرا يهدد السلم والأمن الدوليين . ولذلك فإننا نؤيد الجهد الذي تبذلته اللجنة الخاصة لتعبئة الرأي العام العالمي ضد النظام العنصري . ونرى ان الحلقات الدراسية والمؤتمرات وغيرها من الاجتماعات التي أعدتها ونظمتها أو شاركت فيها اللجنة الخاصة قد أسممت إسهاما ناجحا نحو تحقيق هذا الهدف . وختاما ، أammoوا لي أن أعرب عن تأييدها التام للشعب المكافح في جنوب إفريقيا بقيادة حركات تحريره ، وعن تضامننا معه . وتوّكّد حكومة جمهورية هنفاريس الشعبية من جديد التزامها بمساندة الفالبيه في جنوب إفريقيا ودول خط المواجهة في كفاحها من أجل تحقيق أهدافها النبيلة ، وفقا للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة .

السيد ولکوت (استراليا) (ترجمة فنوية عن الانكليزية) : شهدت الاشهر

الإثناء عشر التي مرت منذ بحث هذه الجمعية لموضوع الفصل العنصري تكشفا جذريا لنضال شعب جنوب افريقيا من أجل الحقوق التي تنكرها عليه الحكومة الالتماسية والمظللة التي تحكمه .

ان الحالة في جنوب افريقيا تدهورت تدهورا خطيرا وحدثت زيادة كبيرة في مستوى ونطاق العنف في هذا البلد التعيس . وبسبب تمادي حكام جنوب افريقيا في القسوة ، اضطر كثيرون من ابناءها الى اللجوء الى العنف لتحقيق اهدافهم العادلة . ومن حيث المبدأ نحن لا نتفاوض عن نشاط كهذا ، لكن حكومتي لن تدينهم على ذلك . فما يقومون به رد فعل طبيعي مفهوم على القمع الذي يواجهونه .

ومن الواقع انه في ضوء القوة العسكرية والقمع القانوني لجنوب افريقيا فلن تكفي جهود ابناء جنوب افريقيا لإجبار حكومة بريتوريا على استئصال بلاء الفصل العنصري . ومن الواقع بنفس القدر ان الضغط الدولي المستمر مطلوب لإنهاء الفصل العنصري . وقد شاركت الحكومة الاسترالية بنشاط في هذه المسألة وبحثت باهتمام كيفية تقديم المساعدة والاشتراك على خير وجه في ممارسة هذا الضغط المتنامي على بريتوريا . ونقطة البداية التي انطلقنا منها كانت الإعراب عن كرهنا وادانتنا للفصل العنصري ، النظام الجائر الغريب على نظرة المساواة الثامة بين البشر التي تنظر بها استراليا الى الحياة . ومعارضتنا الحازمة مسجلة ومعروفة .

وردا على الحالة المتردية في جنوب افريقيا أمعنا النظر في الوسائل التي يمكن من خلالها تحويل معارضتنا للفصل العنصري الى اجراءات عملية فعالة . وقد اتخذت استراليا سلسلة من الخطوات على الصعيدين الوطني والمتعدد الاطراف . فقد عملنا جنبا الى جنب مع البلدان التي تشارطنا آرائنا ، لاسيما دول الكومونولث ، لتحقيق النتائج القصوى من اجراءاتنا تجاه جنوب افريقيا .

واسمحوا لي ان أعدد بعض التدابير التي اتخذناها . إنها تشمل وضع مدونة سلوكي للشركات الاسترالية العاملة في جنوب افريقيا لضمان عدم استغلالها أوجه ظلم نظام الفصل العنصري . وتنص المدونة على سبيل المثال على الا يكون هناك عزل عنصري

في مقر العمل وعلى اتباع المساواة العرقية في التوظيف والتشغيل والاجور والتدريب والترقية . ومن بين التدابير الأخرى عدم السماح لفرق جنوب افريقيا الرياضية من دخول استراليا وقيام الحكومة الاسترالية بحث الفرق الرياضية الاسترالية على الامتناع عن السفر الى جنوب افريقيا ، وحظر تصدير النفط والمنتجات النفطية وأجهزة ومعدات الكمبيوتر الى جنوب افريقيا وأى منتجات يحتمل أن تكون ذات فائدة لقوى الأمن في جنوب افريقيا ، ومنع استيراد الكروغيراند وكل العملات المعدنية المسكونة في جنوب افريقيا الى استراليا ، وحظر الاستثمار المباشر في استراليا من قبل حكومة جنوب افريقيا ووكالاتها وتعليق كل الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا من قبل الحكومة الاسترالية والمؤسسات العامة ، والمشاركة في فريق الشخصيات البارزة الذي دعكه اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في نامو في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ بناء على مبادرة استرالية .

وقدم فريق الشخصيات البارزة تقريره الى اجتماع اشتراك فيه سبعة من بلدان الكومنولث في لندن في آب/اغسطس الماضي . وقد شارك في الاجتماع استراليا وجزر البهاما وزامبيا وزمبابوي وكندا والمملكة المتحدة والهند . ووافق ستة من المشاركين السبعة ، بما في ذلك استراليا ، على فرض العقوبات الاضافية التالية على جنوب افريقيا : قطع الرحلات الجوية من والى جنوب افريقيا ، وحظر الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا ، وحظر استيراد البضائع الزراعية من جنوب افريقيا ، وإنهاء العمل بالاتفاقات الضريبية المتبادلة مع جنوب افريقيا ، وإنهاء كل المساعدات الحكومية التي تقدم لتشجيع الاستثمار في جنوب افريقيا أو الاتجار معها ، وحظر تقديم قروض مصرفية جديدة الى جنوب افريقيا ، وحظر أي مشتريات حكومية من جنوب افريقيا وحظر ترويج السياحة الى جنوب افريقيا وحظر عقد أي عقود حكومية مع الشركات التي تملك اغلبية الأسهم فيها جنوب افريقيا ، وحظر استيراد اليورانيوم والغermen والحديد والفولاذ من جنوب افريقيا ، وسحب كل التسهيلات القنصلية من جنوب افريقيا باستثناء التسهيلات التي يديرها مواطنو البلد المعنى .

ان حكومتي تعكف الان على تنفيذ هذه العقوبات . والبعض منها دخل بالفعل حيز التنفيذ والبعض الآخر على وشك التنفيذ . وعلى سبيل المثال أخطرت الحكومة الاسترالية حكومة جنوب افريقيا في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر بانهاء اتفاق الخدمات الجوية بين استراليا وجنوب افريقيا . وآود أن أضيف ان "قىنتاى" - الخطوط الجوية الاسترالية - أوقفت رحلاتها الى جنوب افريقيا منذ عدة سنوات بعد ان اختارت الخط الجوي من والى هراري .

وفيما يتعلق بالمسألة الاوسع نطاقا المتعلقة باتخاذ اجراء ضد جنوب افريقيا من خلال الامم المتحدة ، فاننا نشارك بنشاط مماثل لاسينا من خلال عضويتنا الحالية في مجلس الامن . وقد أيدت استراليا قرار مجلس الامن رقم ٥٦٩ (١٩٨٥) ونفذنا احكامه . وموتنا لصالح مشروع قرار في مجلس الامن يدعو الى فرض عقوبات الزامية انتقامية ضد جنوب افريقيا استخدم حق النقض هذه لسوء الحظ . ومعروف ان حكومتي أبدت رسميا استعدادها لتأييد العقوبات الالزامية ضد جنوب افريقيا .

وستواصل استراليا الانطلاق بدورها في الجهود الدولية اولا في تشجيع عملية التغيير السلمي صوب جنوب افريقيا الديمocrاطية المتعددة الاعراق . ونحن مقتتنعون بأن الاجراءات الفعالة المتضادرة من قبل المجتمع الدولي ضرورية لاقناع حكومة جنوب افريقيا بالحاجة إلى تغيير جذري . كما نؤمن بأن الاجراءات الدولية متزداد فعالية إذا اخذنا نحن الذين تربطنا بجنوب افريقيا علاقات تجارية كبيرة تدابير قوية نضعها بأنفسنا وإذا أبدينا الاستعداد لفرض المزيد من التأثير اذا لم تُجر جنوب افريقيا اصلاحات حقيقة .

وستتمد استراليا التشجيع من الاجراءات الجزائية التي اتخذها بعض شركائنا في الكونفدرالية وبعض الدول الغربية . ونرجو ان يكون هذا دليلا على ظهور توافق آراء دولي اوضح حول الاجراءات المتعلقة بجنوب افريقيا ، علما بأنه يوجد مجال أوسع للمزيد من التعاون . ونود أن ننسق مع الآخرين معاينا في تطبيق مجموعة العقوبات التي اعتمدتها بلدان الكونفدرالية والبلدان الأخرى ، لجعل وطأتها أشد . ويجدونا الامل في أن يظهر قريبا التزام دولي عريض بالعقوبات . كما نأمل لا تستغل تغبيات البعض لخدمة المصالح التجارية الانانية للبعض الآخر .

السيد محبوباني (منفافية عن الانكليزية) : إن الفعل

العنصري رمز الشر في عصرنا هذا . ويتفق العالم كله على أنه من المشين أن يعاني ٢٧ مليونا من البشر من حرمان بشع لحقوق الانسان الأساسية بسبب لون جلدهم .

ومع ذلك ، فإنه حتى أولئك الذين يعرفون معنى عبارة "الفعل العنصري" يجدون واقعه صدمة كبيرة عندما يلاحظونه مباشرة . وهذا ما حدث لفريق الشخصيات البارزة للكومونولث الذي زار جنوب افريقيا مؤخرا . وقد ذكروا في تقريرهم ما يلي :

"لم يكن أحد منا على استعداد لرؤيه الواقع الكامل للفعل العنصري .

إنه كمورة من الصور الاجتماعية ، رهيب في قسوته ، ويجري تحقيقه والبقاء عليه من خلال القوة وحدها مؤديا بذلك إلى تهوين إنساني وحرمان وإياء إلى حياة الملايين . إن الدرجة التي قام بها الفعل العنصري بتقسيم المجتمع في جنوب افريقيا منهلا إلى أقصى حد" .

وفي مواجهة هذه الإدانة العالمية المتزايدة للفعل العنصري ، اضطر نظام جنوب افريقيا إلى إيجاد وسائل جديدة لإخفاء كل أشكال القمع . وحاول مقل القوانين . ولكن النتيجة النهائية هي نظام قانوني معقد وصفه جوزيف ليليفيلد في كتابه الجديد "حركة ظل" ومستشهد بالفقرة التالية من هذا الكتاب :

"إن القوانين العرقية في جنوب افريقيا ليست مجموعة من القوانين

ولكنها كتلة معقدة من القوانين ترمي إلى تعظيم السلطة الرسمية وتقليل دفاع الفرد ، ومجموعة كلمات يحدد معناها الموظفون البيهق الذين يقومون بانفاذها . وهكذا ، فإن السود إنما أن يكونوا "مؤهلين" أو "غير مؤهلين" للسكن في مناطق "محددة" من المدن . وحتى إذا كانوا "مؤهلين" لذلك ، فلا بد أن يحصلوا على "توصية مرخصة" يعيش بمقتضاهما "الأفراد الأصليون الذين يمولونهم" . والمسؤولون هم الذين يعلوون الأهلية أو عدم الأهلية ويرخصون ويحددون ويقررون بشكل نهائي معانى كل هذه المعطيات وتنسم التعريفات والاحصائيات بالمرونة ومن المستحيل توجيه اللوم إليها ، بينما أن "تحديد" معظم الأراضي و "نزع الأهلية" عن معظم السود أمر لا يقبل الجدل" .

ومن حسن الحظ أنه رغم هذه المحاولات المتقدمة لاخفاء استمرار الفصل العنصري ، فقد أكدت أحداث عام ١٩٨٦ أن جنوب افريقيا تخوض معركة غير مجذبة في محاولة للابقاء على الفصل العنصري . وعلى سبيل المثال ، فإن قرار الكنيسة الارشوذك司ية الاصلاحية الهولندية في جنوب افريقيا بسحب موافقتها الالاهوتية للفصل العنصري أمر له دلالته . وقد اعترفت الان نفر الكنيسة التي ماغت التبرير الديني للفصل العنصري بأن ذلك يشكل خطأ وأن التمييز العنصري يعد خطيئة . ويوافق اغلبية المؤيدين للإصلاح أن ذلك يمكن أن يمثل ، في سياق تاريخ الكنائس ، تأكيل أحد الاركان الرئيسية للفصل العنصري . ولاحظت صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ أن هذا يمثل "فضحا لايديولوجية الفصل العنصري في آخر معقل هام له" .

ومن التطورات الهمة الأخرى التي حدثت في عام ١٩٨٦ قرار الكونغرس الامريكي بالموافقة على فرض مزيد من الجزاءات ضد جنوب افريقيا . ويمكن لفرض الحظر على القروض والاستثمارات الامريكية الخامنة والعاشرة على حد سواء ، وواردات الاغذية ، والبيورانيوم ، والفحم ، والمنسوجات ، والحديد ، والصلب والкроغراند أن يمثل حركة في اتجاه فرض الجزاءات الشاملة .

وفي الوقت نفسه ، وبصرف النظر عن قرار الكونغرس الامريكي بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، فقد أوضح رجال الاعمال الامريكيون بأنهم بدأوا يشعرون بالملل من الفصل العنصري . ومنذ منتصف آب/اغسطس عام ١٩٨٦ ، انسحبت ١٢ شركة امريكية على الاقل من جنوب افريقيا ، ومن بينها شركة انتربانشال بيزنز ماشينز وجنرال موتورز وهم من اكبر الشركات العالمية . ويمكن الخطاب الذي كتبه رئيس شركة جنرال موتورز ، السيد روجر سميث والذي نشر في صحيفة "نيويورك تايمز" في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ الاحداث التي تشعر بها تلك الشركات إزاء عملياتها في جنوب افريقيا . وقد أوضح سبب انسحاب شركته قائلا :

"أظهرت عمليات جنرال موتورز في جنوب افريقيا خسارة لسنوات عديدة . وأن جزءاً كبيراً من المشاكل ناجم عن وجود الفصل العنصري . ولا تزال جنوب افريقيا تتجاهل الرأي العام العالمي والأحداث الواقعة وحيث أن اقتصاد جنوب افريقيا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطورات السياسية فإن فرص التحسن في المدى القريب لهذا الاقتصاد الذي يعاني من الكساد تبدو ضئيلة" .

إن ربط السيد روجر سميث بين استمرار الفصل العنصري واستمرار الضعف ، إن لم يكن التردد في اقتصاد جنوب افريقيا ، هو ربط من الجدير بنا أن نعززه . ولا بد لنظام جنوب افريقيا أن يدرك دون أي شك أنه ما دام يواصل سياسة الفصل العنصري فسيواصل دفع ثمن غال اقتصادياً وسياسياً .

ولكن ذلك ليس الصيغة الوحيدة لفرض الجزاءات . فالخيار بالنسبة لنا نحن الذين نعيش في بقية العالم ليس خياراً بين فرض الجزاءات وعدم فرضها ، إنما بين فرض الجزاءات . وانفجار عنيف حتمي . وأولئك الذين يمارضون فرض الجزاءات في جنوب افريقيا إنما يعملون على جعل النهاية العنيفة أكثر حتمية . وقد أشيرت هذه النقطة على نحو واضح من جانب السفير جوزيف شاربا ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في خطابه في المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية في باريس في حزيران/يونيه من هذا العام حيث قال :

"إن الفرض من فرض الجزاءات ليس تعظيم الاقتصاد في جنوب افريقيا ولا عقاب الشعب في ذلك البلد . على العكس من ذلك ، فإن هذا م يحدث لو سمح للازمات في جنوب افريقيا بالاستمرار والوصول إلى ذروتها . وإن الهدف من فرض جزاءات الزامية وشاملة هو ممارسة فقط فعال على النظام في جنوب افريقيا لكي يتراجع عن الطريق الذي يسلكه نحو الكارثة ونقطة اللاعودة قبل فوات الآوان " . وبالتالي ، أود أن أضيف أن وفدي يأمل أننا عندما ننظر في فرض الجزاءات على جنوب افريقيا ، ينبغي إيلاء بعض الاهتمام لقطاعين هامين في اقتصاد جنوب افريقيا هما صناعة الذهب والهار .

فيما نصف العملات الأجنبية التي تحصل عليها جنوب إفريقيا أي ما يعادل ١٥ بليون دولار تأتي من مصادر الذهب والماں . وأن جهدا دوليا متضافرا لخفر أسعار هاتين السلعتين سيلحق الضرر الكبير بالاقتصاد في جنوب إفريقيا . ويتعين على أولئك الذين يساورهم الشك في هذا الشأن أن يقرأوا كتاب آي . جي . أبستين المعروف "موت الماں : الانهيار المفاجئ لأسعار الماں" . ويعد الفحم من الصادرات الكبرى الأخرى في جنوب إفريقيا . فقد تم إرسال ما يقارب ٦٠ في المائة من مصادرات الفحم من جنوب إفريقيا إلى أوروبا في عام ١٩٨٥ . وأن أسعار الفحم آخذة في الهبوط نتيجة للتنافس مع أسعار النفط المنخفضة . وستجد جنوب إفريقيا من الصعب أن تزيد من مبيعات فحمها خارج أوروبا نتيجة لمنافسة المصدرين الآخرين . ومن ثم ، فإن حظر كامل على استيراد الفحم من جنوب إفريقيا سيفرض عبئا كبيرا آخر على اقتصاد جنوب إفريقيا .

ومع ذلك ، فإن المأساة في جنوب إفريقيا تتمثل في أنه حتى عندما بدأ التدابير وغيرها من التدابير الاقتصادية تمثل تأشيرا فعالا ، اختار نظام بريتوريا أن يكشف القمع في الداخل والعدوان ضد جيرانه . وقد أفادت صحيفة "نيويورك تايمز" في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، التي نشرت تقديرات لمجموعات ترصد حقوق الإنسان ، بأن أكثر من ١٥ ألف شخص قد احتجزوا منذ إعلان حالة الطوارئ في حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وأن حوالي ٣ آلاف منهم كانوا ممن تبلغ أعمارهم ١٦ عاما أو أصغر من ذلك . ويحتجز الآلاف من الأشخاص بموجب القوانين التشريعية الأمنية . وذكر تقرير آخر من صحيفة "ستار" في ٦ أيلول/سبتمبر أنه في حين احتجز أكثر من ٢٧٠٠ من النقابيين خلال حالة الطوارئ ، لم توجه التهم إلا إلى أربعة منهم فقط .

وخلال حالة الطوارئ ، تصرف قادة الشرطة المحليين على نحو مستقل مما أدى إلى وقوع أعمال وحشية عشوائية . وتعرض العديد من المحتجزين لتجاوزات قوات الشرطة المُسيئة وغير المدربة . ومن شاربفيل إلى سويتو والى اوينتهاون ، كان الدرء واحدا وهو أن التهديد الرئيسي للقانون والنظام في جنوب إفريقيا ناشئ عن رجال الشرطة الفوضويين . ولإخفاء هذه الاعمال الوحشية ، أصدر نظام بريتوريا تعليمات للحد من تفطية أجهزة الإعلام للأعمال الوحشية التي يرتكبها رجال الشرطة في مناطق الاضطراب التي يسكنها السود .

والى جانب المعارضين في الداخل هن النظام العنصري هجمات غادرة على الدول المجاورة . وفي رسالة مؤرخة في ٣٣ تشرين الاول/اكتوبر السامي العام يذكر الممثل الدائم لبوتسوانا الانتهاكات التي وقعت مؤخرا من جانب القوات المسلحة لجنوب افريقيا التي تفلتلت لمسافة ٦٠ كيلومترا داخل اراضي بوتسوانا . وفي رسالة أخرى بتاريخ ٢١ تشرين الاول/اكتوبر احال الممثل لزامبيا نحو إعلان مابوتو الذي جاء به ما يلى :

ويقوم الارهابيون الذين تجدهم جنوب افريقيا وتدربهم وتنظيمهم وتجهيزهم وتمويلهم وتزودهم بالامدادات وتنقلهم بمحاجمة دول خط المواجهة ... وهم يقومون بذبح ... ونهب وحرق .. [ويرتكبون فظائع أخرى عديدة] .

(٣) الفقرة ، المرفق ، A/41/737

ولا ندري ما الذي تيفي جنوب افريقيا تحقيقه من المضي في عمليات القمع والعدوان . وربما كان البيزن في جنوب افريقيا يحاولون اثبات ان ابناء افريقيا الاصليين يمكن بالضبط ان يقبلوا الخضوع والذل . فجنوب افريقيا تبحث في تاريخها وتحاول إحياء اساطير الزحف الكبير وعقلية السيطرة البيضاء وحكايات البوير الذين كانوا يضعون عرباتهم في حلقات لمواجهة قوات تفوقهم عددا وان يشتتوا لأنفسهم وللعالم الخارجي انهم من جنس عنيد لا يُقهر . وقد يكونوا عنيدين ولكنهم ليسوا مستعدين على الهزيمة .

فتحن الان لم نعد في القرن التاسع عشر . نحن الان على عتبة القرن الحادى والعشرين ولم يعد في وعى البيهو في جنوب افريقيا ان يتصوروا ان بمقدورهم الانفلاق على أنفسهم مبتعدين عن العالم الخارجى . وقد اشارت الى ذلك مجلة "الايكونوميست" البريطانية المحافظة فكتبت في العدد الصادر في أول شباط/فبراير 1986 تقول :

”إن محاولة تصوير البيهقى في جنوب افريقيا على أنهم يختلفون تمام عن غيرهم من الناس أو تصويرهم على أنهم ليسوا على درجة كبيرة من الذكاء ولكنهم على درجة كبيرة من الشجاعة والبسالة لم تعد تصوير الواقع ، ذلك أن

٩٠ في المائة منهم لم يعودوا مثل أصلفهم البوير الذين كانوا دائمي الرجوع إلى الكتاب المقدس . بل هم مثل مواطنיהם من يتحدثون اللغة الانكليزية أصبحوا جزءاً من المجتمع المدني المتحضر الغني المترف وأصبحوا يتضررون من أقل المتاعب الاقتصادية . ويبعدو على كل حال أن هذه هي استجابة البيض لما يقوم به السود من مقاطعة السلع الاستهلاكية" .

وبدلاً من التشكيك بسياسة القمع والعدوان الحمقاء ينبغي لنظام بريتورياً أن يضفي للنضاحة التي أدمتها له رؤساء حكومات الكمنولث ، وأن ينفذ الخطوات الخمس التي طلب منه مؤتمر قمة الشمال والجنوب اتخاذها وهي : أولاً إنتهاء نظام الفصل العنصري ؛ ثانياً رفع حالة الطوارئ المفروضة الآن ؛ ثالثاً الإفراج فوراً وبلا قيد أو شرط عن نلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين ؛ رابعاً إعادة الحرية السياسية ورفع الحظر المفروض حالياً على المؤتمر الوطني الأفريقي وغيره من الأحزاب السياسية ؛ خامساً البدء في عملية تفاوض بنية إقامة حكومة تمثيلية غير عنصرية .

وفي اعتقادنا أن هذه الخطوات يجب أن تنفذ على الفور ، وإذا كان لا يزال لدى نظام جنوب إفريقيا قليل من الحكمة السياسية فيجب أن يفرج فوراً وبلا قيد أو شرط عن نلسون مانديلا ويبعداً حواراً سياسياً جاداً معه .

السيد لوبينناس (اوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاصيانية) : إننا نعيش حقبة مضطربة من التاريخ الإنساني ، تسودها الكراهية والانقسامات بين الشعوب وينتشر فيها العنف بكافة أشكاله في أنحاء كثيرة من العالم ، وتشهد خروجاً متكرراً على القواعد الأساسية للتعايش الدولي . وفي هذا العالم الذي تقدم كثيراً في مجال المعرفة وإن لم ترتدض الضمائر بنفس القدر ، ما زالت نظم استبدادية تنتهك حقوق الإنسان . ولكننا نلمس مع ذلك المزيد من التسلیم بكيان الفرد الإنساني وبيان لكل إنسان حقه في الكرامة وأن جميع البشر متساوون لهم حقوق غير قابلة للتصرف دون تفرقة على أساس من العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين - على حد تعبير الميثاق نفسه . وما زالت الحضارة تلطف بانتهاك هذه الحقوق ، لكن لم يعد هناك اليوم نظام قانوني أو نظام

سياسي يتجامس على إنكار هذا المفهوم أو على وضع المعاملة التمييزية في إطار مؤسسي كما لا يستطيع أي نظام أن يقيم مجتمعا يرتكز على تلك الاشكال من التمييز بين البشر . لكن هناك استثناء واحدا من ذلك وهو النظام القائم في جنوب افريقيا .

في جنوب افريقيا يقوم نظام عنصري يجعل لون بشرة الفرد المعيار الذي يحدد أساما من يجوز له ومن لا يجوز له أن يتمتع بالحقوق الملزمة للكائن البشري . ولذا فإن نظام جنوب افريقيا يمثل تحديا للضمير العالمي وهو تحد سافر وصارخ وملف وذلك أمر لا يحتاج إلى اثبات لأن النظام نفسه يعلنه صراحة ومن ثم ، فإنه على انقسام العالم الذي نعيش فيه توافق مع ذلك بين الحكومات والأمم إجماع نادر على إدانة ذلك النظام البغيض والكريه . وهذه الإدانة تتصاعد عاما بعد آخر . وفي العام الحالي زاد القمع - بتشت أشكاله - الذي يتعرض له السكان السود بدرجة أكبر على نحو ما ورد في تقرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري (Add.1 A/41/22 و A/41/26) . وفي حين بلغ عدد من لقوا مصرعهم في العام الماضي على يد الشرطة وقوات الأمن ٨٠٠ شخص ووصل عدد من زوج بهم في السجون إلى ٠٠٠ ٤ شخص نجد في العام الحالي أن هذه الأرقام قفزت إلى ٥٠٠ قتيل وما يربو على ٣٠ ألفا من المعتقلين والمحتجزين ما يقرب من ربعمillion هم من الشباب والأحداث دون سن ١٨ عاما بل وبينهم بعض الأطفال .

ووردت أنباء كثيرة عن عمليات التعذيب . والصحافة مفروض عليها رقابة شديدة . وفي إطار حالة الطوارئ المعلنة في حزيران/يونية الماضي والتي بمقتضاهما تخول قوات الأمن حق القبض على الناج دون أمر قضائي وتتيح لها مطلق الحرية في التصرف ، قبض على طوائف دينية بأكملها ، وفرضت إجراءات قمعية قاسية على السود ، واقتحم الجنود المدارس والجامعات والنقابات والمرافق المدنية وارتكبت مذبحة جديدة في سويفتو في يومي ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس من العام الحالي .

وهذا الخروج على الأخلاقيات العامة وعلى القيم الأساسية للتعايش المتحضر يشكل في الوقت ذاته بؤرة خطرة للاضطراب تهدد السلم والأمن الدوليين لا لمجرد أنها تحمل الوضع الداخلي في البلد إلى برkan يقتضي حممه على الدول المجاورة بل أيضا لأنه أصبح

يشكل تهديدا دائمـاً لـ تلك الدولـ . واتـخذـ هـذا التـهـديـدـ هـكـلاـ مـلـمـوسـاـ فيـ اـعـمـالـ المـدـونـ وـالـاعـمـالـ الـهـدـامـةـ الـمـتـكـرـرـةـ ضـدـ تـلـكـ الدـوـلـ بـفـيـةـ زـعـزـعـةـ اـسـتـقـرـارـهـاـ . وـكـانـ آـخـرـ تـلـكـ الـاعـمـالـ الـهـجـومـ الـذـيـ تـعـرـضـتـ لـهـ بـوـتـسـوـانـاـ وـزـامـبـياـ وـزـيمـبـاـويـ فيـ آـيـارـ/ـماـيـوـ مـنـ الـعـامـ الـحـالـيـ .

وانـ فـشـلـ جـمـيعـ الـجـهـودـ لـاقـنـاعـ حـكـوـمـةـ بـرـيـتـورـيـاـ بـإـلـفـاءـ الـفـصـلـ الـعـنـصـرـيـ عـنـ طـرـيـقـ التـفـاـوـخـ - مـثـلـ الـجـهـدـ الـذـيـ بـذـلـهـ فـرـيقـ الـشـخـصـيـاتـ الـبـارـزـةـ الـتـابـعـ لـلـكـمـنـوـثـ وـنـدـاءـاتـ مـخـتـلـفـ الـحـكـوـمـاتـ - يـوـضـعـ آـنـ نـظـامـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ الـعـنـصـرـيـ يـتـشـبـثـ بـسـيـاسـتـهـ بـعـنـادـ .

وعليه ، فإن تعريف وادانة واستنكار هذه السياسة الاجرامية في محفل الأمم المتحدة العالمي ، وابقاء المجتمع الدولي على اطلاع على تلك السياسة ، وتقديم الدعم الادبي لفحليها هذا النظام وتضامن شعوب العالم الأخرى ، واجب لا يمكن التهرب منه .

ولكن ، من الواقع أن هذه الادانة وحدها لا تكفي . والمطلوب هو اتخاذ اجراء دولي ملموس ، ويتعين على الأمم المتحدة ان تتخذ تدابير فعالة على وجه السرعة لتجنب انفجار البركان المدمر .

وعلى مجلس الامن ان ينجز بمسؤوليته الاساسية في الحفاظ على السلام والامن الدوليين ، وان يتخذ اجراء بموجب الفصل السابع من الميثاق ، لفرض جزاءات الرامية على نظام بريتوريا . لقد آن الوان لكي نتذكر ان الفصل السابع موجود وان مجلس الامن قد خول الملاحيات التي تشكل أساس نظام الامن المنصوص عليه في الميثاق . وعلى المجلس الا يخفق في استخدام تلك الملاحيات .

إن اورغواي تعتقد ان اتخاذ المنظمة اجراء حازما ومصمما قد يكون مهما ، ويمكن لهذا الاجراء ان يشتمل على الحظر الفعال على الاسلحة والمواد الاستراتيجية ، وتعليق كافة اثواب التعاون العسكري والسياسي ، والحرمان من القروض وحظر الاستثمارات وتعليق العلاقات الثقافية والرياضية وغيرها ، بغية عزل النظام واضعاف مقاومته للتدخلات الاصامية الضورية في مجتمع جنوب افريقيا .

وفي نفس الوقت ، فإن اورغواي تشارك مع الدول الأخرى المهتمة بتقديم مساعدة انسانية الى الذين يعانون الان من آثار القمع الفظ الذي يرتكبه النظام العنصري . وفي يوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، ارسل وزير خارجية اورغواي ، السيد إنريكي اغليسيان ، الى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، السيد جوزيف غاربا ، رسالة جاء فيها من بين عدة أمور :

"إن اورغواي ، التي عادت الى وضعها التقليدي بوصفها مدافعا قويا عن حقوق الانسان ، تود أن تعرب من خلالكم عن تأييدها وتضامنها مع جميع هؤلاء

الذين تحملوا الاضطهاد والسجن والتعذيب في كفاحهم ضد العنصرية" (A/AC.115/

(٢ ، ص ٦٣٢)

لقد جعلت اوروغواي من الدفاع عن حقوق الانسان دعامة رئيسية من دعامت نظامها السياسي ، وهدفا من اهدافها الاساسية في ملوكها الدولي . ومن هذا المنطلق ، اصبحت منذ عام ١٩٨٦ طرفا في المعاهدة الدولية للقضاء على كافة اشكال التمييز العنصري ، وكانت اول دولة تقبل بولاية اللجنة ذات الصلة في استلام الشكاوى المقدمة من الافراد كما صرّت اياها على المعاهدة الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، ومنعت مرارا رياضيين جنوب افريقيا من دخول اراضيها الوطنية ، وذلك امتناعا للقرار ١٤/٣٨ والقرار ١٠٥/٣٣ ميم .

كما شاركت حكومة اوروغواي الديمقراطية في الشجب العالمي للنظام العنصري في جنوب افريقيا ، وها هي تسجل شانية تصمييمها على دعم جميع اجراءات الامم المتحدة المصممة على الاستئصال التام للفصل العنصري ، مع ما يصاحبه من اجحاف وزععة لامتنار السلام الدولي .

السيدة استورغا غاديا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

شارك اليوم في مناقشة هذه المسألة الهاامة لاننا ، كبلد غير منحاز ولكن قبل كل شيء تبشر نشعر بحساسية إزاء الاجحاف ، نشعر ان من واجبنا ان نفتئم كل فرصة لكي نشجب لا وجود نظام الفصل العنصري فحسب ، بل أيضا استمرار الجريمة التي ترتكب ضد الانسانية في جنوب افريقيا نتيجة لوجود نظام الفصل العنصري .

إن تصعيد القمع الداخلي ، وأعمال العداون والزععة المستمرة ضد دول خط المواجهة والاحتلال غير الشرعي لนามibia - وبعبارة أخرى ، فإن التوتر السائد باستمرار في جنوب افريقيا - نتيجة مباشرة لسياسات الفصل العنصري التي يتبعها نظام جنوب افريقيا ، الذي بطبيعته يعتمد في بقائه على الارهاب والقمع .

ان نظام تفوق العرق الابيض في جنوب افريقيا ما زال مستمرا بفضل ممارسة اعقد طرق القمع واكثرها وحشية ، وبفضل تعاون ودعم حلفاء جنوب افريقيا .

فمنذ زمن يعود إلى عام ١٩٦٣ ، أخبر رئيس وزراء جنوب إفريقيا السابق ، السيد

هنريك فيرويرد ، البرلمان :

"إن المشكلة في أبسط صورها كما يلي : نريد أن نحافظ على جنوب

إفريقيا بيضاء ، وهذا يعني هيمنة البيض ، لا قيادة البيض ، ولا جنوب إفريقيا
التي يوجهها البيض ، ولكن سيطرة البيض وتفوقهم" .

وفي جنوب إفريقيا اليوم ، تخضع البلاد بكمالها لسياسة التمييز العنصري

الناتمة . فالفالبية العظمى من السكان السود ، الذين يبلغ عددهم حوالي ٣٣ مليون
نسمة ، يكرهون على العيش فيما يسمى بالبانتومتانات ، التي تشكل ١٢ في المائة فقط

من أراضي جنوب إفريقيا . وبعبارة أخرى ، فإن العنصريين البيض ، الذين يقل إجمالي
عددهم عن ٥ ملايين نسمة ، يستولون على ٨٧ في المائة من أراضي تلك المنطقة الشاسعة .

ويعتبر الأفارقة غرباء في ديارهم ويعاملون على هذا الأساس . كما أن نظام

تشاريخ المرور عنصر أساسى من عناصر نظام الفصل العنصري . ومنذ أن ^{بدئ}
باستعماله ، اتّهم أو اعتقل أكثر من ١٣ مليون إفريقي بزعيم مخالفة قانون تشاريخ
المرور . وتتسم حياة الشعب الأسود في جنوب إفريقيا - فضلاً عن العنصرية والقمع -
بمستويات عالية من الأمية وسوء التغذية والمرض والجوع ومعدلات وفيات الأطفال .

وفي مواجهة تلك الحالة ، يثور اليوم شعب جنوب إفريقيا البطل ، كما فعل في

الماضي ، ضد ذلك النظام الشائن . إلا أن الكفاح من أجل الحرية والعدالة في جنوب
إفريقيا ليس معركته وحده ، إنها معركة المجتمع الدولي ، بل جميع شعوب العالم .

وخلال تاريخ جنوب إفريقيا القدر ، كانت هناك فصول من الكفاح والثورة من

جانب شعب جنوب إفريقيا ، ولكن لم يسبق للشعب أن تحدى النظام القمعي بالطريقة التي
يتحدى بها الان . ولم يرتفع الكفاح إلى المستوى الذي وصله اليوم . وفي ظل الظروف
المأساوية التي يعيش فيها ، فلا خيار أمامه إلا النضال . فإن لم يكن في استطاعته
الحصول على العدالة بالوسائل السلمية ، فإنه يتعمّن عليه أن يقاتل من أجلها وإن
يغزو بها بكل ما تبقى له ، إلا وهو كرامته .

إن الذين يدعون إلى الهدوء وتجنب العنف ، ويسمون العنف عندما يرتكبه المظاهرون "ارهابا" ويسمونه "دفاعاً مشروعًا" عندما يأتي من القوي ، ويدعون إلى الاعتدال من جانب الذين يموتون والذين يسعون للحصول على العدالة ، اذا كان يريدون الاعتدال حقاً والسلم وتجنب العنف ، فلم لا يرفعون أصواتهم ويتخذون اجراء لصالح العدل - أي لصالح الفالبية السوداء من مكان جنوب افريقيا ضد نظام الفصل العنصري .
 كيف يستجيب النظام العنصري لمطالب السكان السود ؟ إنه يرد بآلة الوحيدة للبقاء : وهي الارهاب . وينعكس القمع الوحشي على الشعب الاسود ، وهناك تزايد في عمليات الهجوم والعدوان ضد البلدان المجاورة ، التي تفي بالتزاماتها الدولية والانسانية ، وتمتنع المأوى للذين يغرون من اضطهاد العنصريين ويبحثون في بلدان أخرى عما لا يجدوه في بلدهم .

ان الحالة في جنوب افريقيا تتدحر يوميا ، ولكن لا بد لنا ان ندرك ان حالة القمع العامة والتهديدات بالعدوان لم تعد تمثل قوة النظام ، بل تمثل ضعفه . وهي توضح في حقيقة الامر ان زواله الحتمي الكامل قد اقترب ، ولهذا السبب يتعمق على المجتمع الدولي ان يستجيب للجهود البطولية للوطنيين في جنوب افريقيا لامتناع الفعل العنصري . ومن الواقع للمجتمع الدولي ، وقد اعترفت الامم المتحدة بذلك ، ان الجزاءات الالزامية والشاملة هي ، دون شك ، الوسيلة السلمية الاكثر فعالية المتاحة امام المجتمع الدولي لوضع حد للفعل العنصري .

ومع ذلك ، شاهدنا مع الامد حقيقة انه في كل مرة يحاول مجلس الامن ان يستجيب لاراء المجتمع الدولي فيخاطئ بتنفيذ مسؤولياته بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة يعاق بشكل مستمر باستخدام حق النقض من جانب عضوين دائمين ، هما على وجه التحديد البلدان اللذان يستفيدان بهمورة اكبر من الجريمة التي ترتكب في حق الانسانية في جنوب افريقيا ومن الاحتلال غير الشرعي لناميبيا .

وفيما يتعلق بالجزاءات ، واستجابة للذرائع العقيبة لمن يعتدون على الجزاءات ، فقد تكلم الرفيق اوليفر تامبو ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي باسم الملايين من الافارقة قائلا :

"ان الجزاءات صلاح ينفي للمجتمع الدولي ان يستخدمه ضد النظام العنصري لتقوييف قدرته على العدوان . ولا يمكن ان تتوقعوا ان يطيح فرنسا والجزاءات بنظام الفعل العنصري ، وهي ليست بديلا لكافح شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، ولكنها تمثل اضافة هامة لهذا الكفاح" .

ومن ناحية اخرى ، وبرغم الحالة اليائسة للعديد من الملايين من البشر ، يصر رئيس الولايات المتحدة على رفع الجزاءات لانها متؤثر على الاغلبية السوداء اكبر من تأثيرها على حكومة جنوب افريقيا . هل رأى أحد منكم نفاقا كهذا ؟ منذ متى يهتم الرئيس ريفان بمحض الافارقة ؟ ونحن نتساءل منذ متى حظيت الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا بالراحة والرفاهية والمعيشة الباذخة التي تنعم بها الاقلية العنصرية ؟

ان أبناء شعب جنوب افريقيا نفسه قد أعرابوا بوضوح ومرارا عن تأييدهم للجزاءات . حتى ان كان ذلك يعني معاناتهم ، فهل يمكن ان يعانون اكثر مما يعانون فعلا ؟ وكما قال الامقى ديزموند توتو مؤخرا :

"يبدو ان هذه المعاناة مستمرة ، وادا كان من شأن معاناة جديدة ان تضع حدا لها ، فما علينا على استعداد عندئذ لقبولها" .

لكن الرئيس ريفان يلجن لكل نوع من التشهير عند محاولته للدفاع بلا جدوى عن فرض الجزاءات على الحكومات الشعبية . ان النفاق الذي تتسم به اعماله والخداع الذي تتسم به الحجج التي يسوقها فيما يتعلق بالجزاءات يصبحان اكثر وضوحا كل يوم . فادا كانت الجزاءات تخدم مصالحة يطبقها بكل حماس ، وادا كانت تؤثر ملبيا على مصالحه ، تصبح الجزاءات تلقائيا غير شرعية . لماذا لا يطبق على جنوب افريقيا الجزاءات الاقتصادية التي يفرضها بصورة غير شرعية على نيكاراغوا ؟ ان الرد معروف للجميع . في حالة نيكاراغوا ، تحاول الولايات المتحدة زعزعة استقرار بلد يدافع عن العدالة وتقرير المصير . وفي حالة جنوب افريقيا ، تدافع الولايات المتحدة عن نظام يحرم بالتحديد شعب جنوب افريقيا من هذه الحقوق .

لئن كان يساق في واشنطن وعواصم غربية اخرى ، كل انواع الذرائع لتهريه معارضة للجزاءات ، فان جنوب افريقيا نفسها تقوم بفرض جزاءات على جيرانها . ان سياسة الارتباط البناء الذي تم التنديد بها دوليا وضعت بالتحديد لاعطاء بريتوريا الوقت اللازم للاستعداد لمواجهة الجزاءات . وبالاضافة الى التعاون السياسي والدبلوماسي والمالي ، فان الولايات المتحدة واسرائيل ودول غربية اخرى تساعد جنوب افريقيا على فحص تفوقها العسكري في المنطقة كيما تحولها الى شرطي يحمي المصالح الامبرialisية في الجنوب الافريقي وجنوب المحيط الاطلسي .

وفي حين تتعاقب الجزاءات في مجلس الامن ، فان جنوب افريقيا تطبق الجزاءات على جيرانها ، فهـي تدمر هيـاكلـهم الاسـاسـية ، وتحـظرـ منـتجـاتـهـمـ وـتـخـربـ وـمـائـلـ المـواـصلـاتـ

والنقل . واستجابة لتلك الاعمال ، مادا تفعل البلدان التي تعترض تطبيق الجزاءات على بريتوريا ؟

ومع ذلك نود ان نعبر عن امتناننا للبلدان الفربية بشأن التدابير التي اتخذتها ضد جنوب افريقيا . ونحن ممتنون لدول شمال اوروبا للإجراءات التي اتخذتها ونأمل ان تحدو الدول الأخرى حذوها . وفيما يتعلق بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، ينبغي زيادة الدعم والتعاون للبلدان المجاورة لجنوب افريقيا ومؤتمر التنسيق والتنمية في الجنوب الافريقي لمساعدة هذه البلدان للتعويض عن أي اضرار تفرض على اقتصاداتها نتيجة للأعمال العدوانية لبريتوريا .

والى جانب قمع بريتوريا للشعب في جنوب افريقيا ، فانها ، بالتوافق مع واشنطن ، تمول وتوجه عمال الاستعمار مثل عصابات المرتزقة التي تطلقها لتهاجم على انغولا وموزامبيق ونحن ، شعب نيكاراغوا ، ضحايا نفس السياسة الموجهة من واشنطن ، لا نملك إلا ان نقدم يد الصداقة للشعوب البطلة في الجنوب الافريقي ، وبصفة خاصة شعب ناميبيا وجنوب افريقيا . ومرة اخرى نرحب بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الفربية ، والمؤتمر الوطني الافريقي ففي ظل قيادتها مستشعل هذه البلدان عاجلا وليس آجلا شعلة الحرية التي لن تنطفئ أبدا .

امسحوا لي ان اختتم بعبارات لنسون مانديلا اثناء محاكمته في ريفونيا ، التي اصبحت صيحة المعركة لجميع الوطنيين في جنوب افريقيا :

”انني اعمل نفسي بالامل في ان ارى مجتمعا حررا ديمقراطيا يعيش فيه كل الافراد في وئام وتتاح لهم فرص متساوية . وآمل ان أعيش لارى تحقيق هذه الامنية ، ولكن إذ لزم الامر فانا على استعداد للموت في سبيلها“ .

السيد فرج دري (جيبيوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدمت

الاغلبية الاصيلة في جنوب افريقيا تضحيات عظيمة في الكفاح من أجل ان تحرر نفسها من نظام الفصل العنصري الرهيب . هذه الاغلبية العظمن اوضحت للعالم بأسره انها لن ترضي مطلقا بالاهمانة العرقية ، والتمييز العنصري والفصل العنصري ، وترفع الحدود المهيمنة

لمعازل السكان الأصليين المسماه بالبانتومستانات التي أصبحت أكبر مصدر شائع للمعاملة الرخيصة التي تعزز سياسة الاستقلال القمعية لصالح نظام الفعل العنصري وخلفائه الأجانب .

وعلاوة على ذلك ، فقد خلق نظام الفعل العنصري مناخاً معاذياً لدى إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة الجنوبية وجعل دول خط المواجهة المجاورة ذات السيادة عرضة للهجمات وأعمال العدوان التي ترتكبها جنوب إفريقيا ضد ملامتها الأقلية لعدمها عن تقديم الدعم المادي والمعنوي للكفاح التحرري لجنوب إفريقيا ولشعب ناميبيا .

اختار النظام العنصري لجنوب إفريقيا ، برغم قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز والرأي العام العالمي ، أن يكثف ممارسات الفعل العنصري القمعية بأعماله الإرهابية من خلال المعاملة الوحشية من جانب الشرطة والعنف وسفك الدماء ضد الأقلية الأفريقية الأصلية ، بهدف كبت كفاحها المتواصل من أجل الحرية والاستقلال .

لقد غرر نظام الفعل العنصري في جنوب افريقيا ، بسبب امتيازه من تكميم النضال التحرري واتساع نطاق الممارسة العمالمية ، حالة من الطوارئ فلت البلد بأسره منذ تموز/يوليه 1985 في محاولة لسحق وتشتيت وحدة الاقلبية الافريقية الاصلية . وبالرغم من كل هذه الاجراءات القمعية ، يشجعنا للنهاية ان نشهد ان الاقلبية الاصلية في جنوب افريقيا موحدة الان اكثر من اي وقت مضى ، وأن حملة الارهاب التي تشنها جنوب افريقيا والقائمة على الاعتقال التعسفي وسجن الزعماء الدينيين والنقابيين والسياسيين ، والقادة المحليين ، والطلبة والمعلمين ، ومعارضي الفعل العنصري الذين وقعوا ضحايا لوحشية الشرطة وعذبها ، لا يمكن ان تشن المقاتلين من أجل الحرية عن تصديهم على الكفاح من أجل حريةهم واستقلالهم . هذه حقيقة لا مهرج منها وسيدركها عاجلا او آجلا المعتدون ومؤيدو نظام الفعل العنصري .

ونحن نكرر ادانتنا لفرض حالة الطوارئ وأعمال الارهاب والاعمال الاباديّة
الواسعة النطاق التي ترتكبها قوات الجيش والشرطة في جنوب افريقيا لاذكاء جذوة
الصراع والعنف بين الأقباء بتحريض بعض الافريقيين على بعضهم الآخر ، في محاولة لاحياء
سياسة "فرق تسد" الاستعمارية البالية الرامية الى اخضاع الأقلية الأصلية والسيطرة
عليها بعورة كاملة .

ونحن نعرب عن قلقنا العميق ازاء عدم احراز تقدم منذ العام الماضي في المفاوضات الرامية الى القضاء على التحول العنصري وحل القضية الشاملة لتحرير السياس والاقتصاد والاجتماعي للفلبية الاصلية في جنوب افريقيا .

ومن غير الأخلاقي وغير الانساني أن نقبل أن تظل مسألة جنوب افريقيا راكرة بينما تواصل جنوب افريقيا ارتكاب المظالم لتفكيك وتمزيق نسيج مجتمع السود في جنوب افريقيا ، في انتهاء صارخ للشرعية الدولية ، لمجرد أن نظام جنوب افريقيا لا يبدي اهتماما بالتفاوض مع الاطراف المهمة والمعنية .

لقد أصبح من الواقع للعالم بأسره أن النظام العنصري في جنوب إفريقيا لن يتخلّص عن ممارسة الفعل العنصري ضد الأغلبية الأصلية ولن يتعايش مع جيرانه من الدول

المستقلة ذات السيادة ما لم تبذل جهود دولية حقيقة متضاغرة لممارسة أقصى ضغط ممكن على جنوب افريقيا من جانب جميع الامم المتقدمة والnamية بغير استثناء .

ونعتقد أن أي تعاون اقتصادي ومالى مع جنوب افريقيا لن يؤدي إلا إلى زيادة قدرتها العدوانية والخربية وسيجعلها على المضى في تكثيف قمعها الوحشى ضد الاغلبية الافريقية المقهورة في جنوب افريقيا ونامibia .

لذا فاننا نناشد كل الامم المحبة للسلم ان تعرف بحقوق الانسان للاغلبية الافريقية ، وأن ترفع جميع المناورات والاستراتيجيات التي تعيق المجتمع الدولى عن تكثيف جهوده المتضاغرة لفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا .

ان وفد جيبوتي لا يقر الفكرة القائلة بيان الاغلبية الافريقية الاملية متمانسي بدلا من أن تستفيد من فرض برنامج للمعوقبات على جنوب افريقيا . ونحن نصر بالاخرى على أن ينضم مؤيدو هذه الفكرة الى بقية الاغلبية العظيم من المجتمع الدولى التي تحفظ من أجل فرض العقوبات .

وبالرغم من السياسات المخبطة للهمة والتي تتعارض مع النضال الجارى ضد الفصل العنصري ، يسرنا أن نرحب بتوافق الاراء العالمي المتنامي ضد الفصل العنصري والذي يستجمع قوته بزخم متسارع لفرض عقوبات على جنوب افريقيا . ونأمل أن يخضى توافق الاراء هذا الى مقاطعة فعالة وكاملة تجبر نظام جنوب افريقيا الشرير على التخلص عن نظام الفصل العنصري البغيض .

ونحن نحث المجتمع الدولى المحب للسلم ان ينظر بجدية في كل جوانب العقوبات الاجتماعية الاقتصادية والعسكرية - بما في ذلك التنفيذ الكامل والفعال لحظر توريد الاملحة لجنوب افريقيا ، وخاصة منها من الحصول على قدرات تمكنها من صنع الاملاحة الذووية .

ونطالب بالافراج الفوري عن نيلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين ، والفاء الحظر على حركات التحرر والأنشطة والمنظمات السياسية . ويجب إجبار نظام جنوب افريقيا على أن ينفذ اصلاحات ميسانية واقتصادية واجتماعية أساسية تقبلها الاغلبية

الافريقية الأصلية ، وأن يتخلّى عن مناوراته لصرف انتظار المجتمع الدولي عن الأزمة الحقيقية بإجراء ما يسمى بالاصلاحات الدستورية التي لا تزيد عن كونها ممارسة عقيبة لترسيخ الفعل العنصري بقدر أكبر .

ان المنطقة لن تعرف السلم والاستقرار إلى أن تُثْمِنْ قوى الفعل العنصري بالهزيمة ويزال نظام الفعل العنصري ذاته ويدمر بصورة كاملة . إن أعمال العدوان بغير سابق استفزاز التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد صيادة دول خط المواجهة وسلامتها الاقليمية ترمي إلى منع هذه الدول من تقديم الدعم المطلوب إلى الكفاح التحرري في جنوب افريقيا وناميبيا ، ولابد أن يوضع لها حد مرة والى الأبد .

ان الأقلية الأصلية في جنوب افريقيا تستحق كل الدعم المعنوي والمادي الذي يمكن للمجتمع الدولي ان يقدمه اليها بسواء لإنجاح القضية العادلة لخاللها من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

وبالمثل ، ينبع دعم دول المواجهة للدفاع عن نفسها ضد الهجمات وأعمال العدوان التي ترتكبها القوات المسلحة لجنوب افريقيا .

ويجب أن ترحب كل الأمم المحبة للسلم في المجتمع الدولي بالجهود الدولية الرامية إلى إضعاف آلية القمع التي يملكها نظام الفعل العنصري .

ونحن في هذا الصدد نؤيد المقترنات الجديرة بالثناء التي قدمت في مؤتمر باريس الثاني المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا بصفة تحديد الجهد الرامي إلى القضاء على الفعل العنصري عن طريق فرض عقوبات زامية شاملة على جنوب افريقيا .

وختاما ، يود وفدي أن يعرب عن تقديره وعرفانه للجنة الخامسة لمناهضة الفعل العنصري التي قدمت باقتدار ، في ظل القيادة البارعة للسيد غاربا ممثل نيجيريا ، تقريرها الشامل (A/41/22) المعروض على الجمعية العامة . ونوه رئيس اللجنة وأعضاءها على الجهود الضخمة التي بذلوها لتمزيق الحملات المناهضة للفعل العنصري والحصول على دعم عالٍ للتربية العامة للعمل ضد ممارساته الأثمة في جنوب افريقيا .

السيد شارل (هاليتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كثيراً ما يتخذ التاريخ من فرد ، أو غزوة عسكرية ، أو محنّة قاسية ، صفة تميز عمراً بأكمله . والذين ينتظرون إلينا غداً ي Mishirouن بالتأكيد إلى الفصل المنصرى يومئذ آفة عصرنا المدمرة . وريثما تطبق الأمم المتحدة العلاج المناسب الكفيل باستئصال آفة هذه الآفة من مجتمعنا ، سيكون علينا أن نتباحث بشأنها ، على الأقل للاحظة أضرارها المتزايدة و موقف المجتمع الدولي من آثارها المدمرة .

وإذ جعلت جنوب افريقيا من نظام الفصل العنصري حجر الزاوية لنظام الحكم الذي تسير عليه ، فإنها تكون قد أضفت طابعاً مؤسساً على قيم كان المرء يظن أن الزمن قد عفا عليها ، ورفعت السيادة العرقية إلى مستوى سياسة الدولة التي تمارس سلوك الفصل العنصري ويبيّني عليها قوانينه . وإذا كانت الأقلية البيضاء قد منعت نفسها مكانة فريدة ومتازة في مجتمع جنوب افريقيا ، فإنها ببنفس المقوله قد دفعت الأغلبية السوداء إلى أضفل الظم ، وأنزلت بهم ويلات يعجز عنها الوصف ، بما يتنافس مع كرامة الإنسان .

والحكم في جنوب افريقيا أكثر من أي مكان آخر ، مقتضع بان جنة الامتيازات للجنس الابيض يقابلها الجحيم للجماهير السوداء . وكل اجراء يتخذ هو لتدعم ذاته الوضع . وتوضع القوانين من أجل الاستمرار في اضطهاد السود وإدامة الامر الواقع . وبهذا يضفيون الشرعية على الممارسات المنافية للانسانية التي تهدى الى كبت أكثر التطلعات مشروعية للجماهير المقهورة الخاضعة والمستغلة .

وتفرض الان الرقابة على وسائل الاعلام الدولية ، حتى يشعر جهاز القمع في جنوب افريقيا بأنه مطلق اليد في فرض ممارساته القاسية . وفي الشهور الخمسمية عشرة الاخيرة كان عدد القتلى أكثر من ألف قتيل ، ويعبر هذا الرقم عن تصاعد العنف الذي ازداد بفرض حالة الطوارئ في حزيران/يونيه الماضي . وقد وملت الامور الان الى حد أن مكتب استعلامات الدولة وحده هو المخول بامداد قائمة يومية بالضحايا ، لا في جنوب افريقيا ببيان تواترها فحسب ، وإنما أيضا الضحايا خارج حدود جنوب افريقيا وأراضيها وداخل الدول المجاورة . وتصرف الحكومة العنصرية في غاراتها الوحشية وأعمال زعزعة الاستقرار على البلدان المجاورة .

المجاورة ، ثانيا ، لا يكتفي الكاهن الأعظم للفعل العنصري بمساندة القوى الرجعية وإنما لا يتورع أيضا عن ارتكاب أعمال العدوان لفرض ارادته على المنطقة ، ثالثا ، أن استمرار الاحتلال غير المشروع لนามibia حتى اليوم هو انتهاك صافر لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ورابعا ، أن امكانية التدخل في الدول المجاورة تزداد مع زيادة القدرة العدوانية لجنوب إفريقيا العنصرية التي لا يجب التقليل من امكاناتها النووية .

وبفضل جهود الأمم المتحدة ازدادوعي الرأي العام العالمي بالخطر الحقيقية التي يمثلها هذا الشكل من اشكال الفاشية على السكان السود . ويعطي تقرير الأمين العام فكرة عن مظاهر الحملة المكثفة التي تشنها الأمم المتحدة على معتنقي هذا المبدأ . وقد اتخذت جهود الأمم المتحدة شكل قرارات وموكوك قانونية شتى اعتمدتها حتى تاريخنا . غير أن هذه الجهود التي تستهدف ارساء القانون ، على الرغم من أهميتها ، لن تزعج جنوب إفريقيا ما لم يدعمها حشد مستمر للجهود التي بذلت من أجلها الوكالات الداخلية في منظومة الأمم المتحدة كل ما في وسعها . وقد اشتركت المنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات والجماعات العلمانية والدينية وحركات الشباب في كثير من الحالات وبدرجات مختلفة في المعركة الكبيرة ضد الفعل العنصري ، وهي معركة لم تتقرر نتيجتها بعد . ومع ذلك يمكن ملاحظة أن هناك إنجازات كبيرة تحققت هذا العام ، ونحن ننظر إليها كعلامات على الطريق المؤدي عاجلا أم آجلا إلى القضاء الكامل على الفعل العنصري .

وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى العمل الذي قام به الأعضاء السبعة في فريق الشخنيات البارزة التابع للكمنولوث الذي أوصى بجلاء بعد الانتهاء من دراسته للحالة بفرض جراءات على جنوب إفريقيا ، واقتراح الفريق إجراءات ملموسة لمنع وقوع أسوأ حمام دم منذ الحرب العالمية الثانية .

وقد أدى اشخاص آخرون بارزون أيضا في المجالات السياسية والأدبية والفنية والدينية ببيانات مماثلة لن أثقل بها على الجمعية . غير أنه لا يفوتي أن أشير إلى

القرار التاريخي الذي اتخذه كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية بأن ينطلي بدور قيادي بالنيابة عن ذلك البلد في النضال ضد الفعل العنصري . وينطبق نفس القول على مبادرات الاتحاد الاقتصادي الأوروبي واليابان التي ينفي تأييدها .

ونود أخيراً أن نشيد بالشعب البامل الذي صمدت عزيمته في مواجهة الحرب الشاملة التي تشنها بريطانيا . فنضاله جدير بتاييدها الإيجابي ، ومن واجب المجتمع الدولي أن يفهم بصورة أكثر وضوا في وضع وتنفيذ استراتيجية الرد الملائم على هذا الوضع .

ومعنى هذا انه يتعمى على المجتمع الدولي - بالإضافة - الى الجراءات الإلزامية الشاملة وهي العلاج السلمي الوحيد الذي ما زال متاحاً لنا - ان يتلزم بتقديم مساعدة مادية متزايدة لحركات التحرير في جنوب افريقيا وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي تناضل لتحقيق الاهداف التي نصت عليها قرارات الامم المتحدة . ومن الاممية بمكان عدم إغفال بلدان خط المواجهة او تجاهلها ، إذ ان تلك البلدان هي القواعد الخلفية لجيش التحرير . فإذا كان تحرير ناميبيا من سيطرة جنوب افريقيا سيستلزم كما يشعر الجميع مجابهة حتمية ، فيجب الا نتردد ببرهة واحدة في توفير افضل الظروف الممكنة للمقاتلين في سبيل الحرية .

السيد ديباتا (النمير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الأحداث التي

وقعت في جنوب افريقيا منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة تبرهن - إذا كانت دمة حاجة الى برهان جديد - على أن نظام بريتوريا مازال يُعمِّن ويتشبث بسياسة الفصل العنصري التي وصفها المجتمع الدولي بأنها جريمة ضد الإنسانية ضد الضمير العالمي . فهذه السياسة تقوم على أساس العنصرية والاستغلال والاجحاف بشكل يتناقض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن كل البشر أحرار ومتساوون في الكرامة والحقوق وأن لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحرريات المنصوص عليها في الإعلان دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو المنشأ الوطني .

وفي العام الماضي أجبر سكان جنوب افريقيا المقهورون على الخضوع مرتبين لحالة الطوارئ التي فرضها نظام الفصل العنصري ، وقد أعطيت خلالها السلطة الكاملة للوحشية القاسية التي يمارسها هذا النظام ، فقتل مئات الاشخاص وسجن آلاف آخرون دون محاكمة ، وتعذب الكثيرون للتعذيب او سوء المعاملة في السجن ، بحيث غدت جنوب افريقيا معسكراً حقيقياً للاعتقال ، لا يمر فيه يوم دون قتل السود الابرياء بسبب أعمال العنف التي ترتكبها الشرطة .

وما زالت أيضاً سياسة إنشاء البانتوستانات والترحيل القسري للسكان مستمرة بلا هوادة . وزادت الأعمال الوحشية من سوء حالة السكان المقهورين في ذلك البلد .

وقد أعلن المجتمع الدولي بأسره مخطه وادانته لإرهاب الدولة الذي تمارسه حكومة جنوب افريقيا ضد غالبية السكان الذين لا يريدون سوى الاستمتاع بحقوقهم الأساسية وبالحرية والعدالة في مجتمع خال من الفعل العنصري والقمع والارهاب . إن وحشية نظام الفصل العنصري هذه هي الدليل الذي لا يدع على أن الاصلاحات المزعومة التي يدعي هذا النظام افطلاع بها لا أساس لها ، فهي ليست سوى تغيير في التكتيكات ، لا اكثرا ولا اقل ، هدفها إطالة أمد الفعل العنصري .

وقد لزم شعب جنوب افريقيا الحذر حيال تلك الاصلاحات المزعومة . فهو لم يرها فحسب ، بل انه كثف مقاومته لها في السنين الماضيين في كل أنحاء البلاد كما يظهر من الاضرابات ومقاطعة المدارس والوظائف ، وفي مظاهرات الاحتجاج الجماهيري في الشوارع ، وفي تصاعد النضال المسلح لحركات التحرير الوطني . وقد أصابت هذه المقاومة الضارية مؤيدي الفعل العنصري باضطراب شديد وأجبرتهم على فرض حالة الطوارئ أكثر من مرة في محاولة يائسة للسيطرة على المواقف التي خرجت عن نطاق سيطرتها . إن امرار شعب جنوب افريقيا على نضاله ورفضه القاطع للحرمان من حقوقه ، يستمدان قوتهم من معاناة ذلك الشعب المتراكمه منذ بدء انتهاج سياسة الفصل العنصري .

وقد حظي هذا النضال الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا المضطهد ضد الفعل العنصري ضد الاعمال الوحشية التي يرتكبها النظام العنصري في بريتوريا ، بتأييد واسع من قبل الرأي العام العالمي . ويجري تنظيم المظاهرات في أرجاء العالم للتنديد بسياسة إنكار حقوق الإنسان والحربيات الأساسية . ونتيجة لهذه التعبئة ارتفعت الروح المعنوية للفالبية المقهورة في جنوب افريقيا ، وتشجعت على مضايقة جهودها في نضال التحرير الذي تخوضه . وتحت الضغط المستمر للرأي العام العالمي لجأت عدة حكومات ، خاصة تلك التي تربطها بنظام الفعل العنصري في جنوب افريقيا ، بشت أنواع الروابط الى اتخاذ بعض التدابير في المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية . ومن شأن هذه التدابير ، حتى وإن كانت محدودة كما هو الحال في بعض البلدان ، أن تجعل حكومة جنوب افريقيا

أكثر ادراكا لحقيقة أنها لن تبقى بمنأى من العقاب إلى الأبد ، وأنها متوجهة نفسها إن آجلاً أو عاجلاً معزولة في الساحة الدولية ، ما لم تتخذ الخطوات الجذرية الالزمة لانهاء الفعل العنصري ، والاستجابة للمطالب المشروعة العادلة للفالبية العظيم من مكان جنوب افريقيا .

ويتبين التسليم بأن الإدانات الشفوية والتنديد الأخلاقي لم يؤديا في الماضي إلا إلى مزيد من التعلم من جانب نظام الفعل العنصري . وتعلمها هذا هو نتيجة لعدم قدرة المجتمع الدولي على تنفيذ تدابير فعالة مترافقه من شأنها أن تؤدي إلى التغيير في موقف مؤيدي الفعل العنصري وإلى بناء مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا . ولذا يعتبر وفدي بلادي أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوة أبعد من مجرد الإدانة والقرارات غير الفعالة التي لم تؤدي إلى إضعاف تحدي نظام جنوب افريقيا المستمر للمجتمع الدولي . بل إن قادة بريتوريا قد أظهروا في أكثر من مناسبة أنهم لا يلقون بالاً لمتطلبات الأخلاق والقانون ، ومن ثم ، فإن الموقف الاستثنائي يتطلب اجراء استثنائي .

إن النتائج الممتازة التي خلص المؤتمر المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية التي عقد بباريس في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه الماضي ، تعتبر في رأينا نقطة انطلاق مناسبة للعمل الذي يتبعين على المجتمع الدولي الانطلاق به من أجل استئصال شأفة الفعل العنصري ، فقد طالب ذلك المؤتمر بأن يتضمن فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة تمديداً للحظر على الأسلحة ، وأن يوضع حد لكل اشكال التعاون الدوسي والعسكري مع جنوب افريقيا ، وأن يشمل الحظر أيضاً توريد النفط ، والعمل على محظوظ الاستثمارات من جنوب افريقيا ، وعدم تقديم القروض المصرفية إليها . إن الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، باعتمادها لتلك الجزاءات دون تأخير ، وتنفيذها على نحو فعال ، لن تقدم فحسب دليلاً على التضامن مع شعب جنوب افريقيا في معاناته اليومية التي امتهنت أكثر من ٤٠ عاماً ، لكنها أيضاً تظهر ارادتها التي لا تخفي لامتعاده منظمتنا لمداقيتها وهيئتها الأخلاقية التي تضررت ، نظراً لأن المئات من قراراتها الخامدة بالفعل العنصري والتي اعتمدت بغالبية ساحقة قد قوبلت بارزاء من قبل نظام بريتوريا .

إن التاريخ سيسجل انتصار شعب جنوب افريقيا . وواجبنا الحتمي أن نصارع
 لتحقيق هذا الانتصار .

وسياسة الفعل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا العنصرية هي أيضا
محبت المراعات السائدة في الجنوب الافريقي ، وهي المراعات التي تلحق الضرر بالسلم
والامن في شبه القارة ، وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . والى جانب فرض
قادة بريطيريا نظاما للارهاب والضغط داخل حدود بلادهم بلغ ذروته الان ، فهم يعمدون
أيضا خارج حدودهم على زعزعة استقرار دول خط المواجهة . وتنقسم هذه السياسة باموال
العدوان المتكررة وبسياسة التدخل العسكري التي تسفر عن سقوط العديد من الضحايا من
السكان الابرياء ، كما تتسرب في خسائر مادية جسيمة .

وتبيّن الفارات الأخيرة التي هنها نظام جنوب إفريقيا العنصري على أنفه ولا وبوتشوانا وزامبيا وزمبابوي أن هذا النظام يعتمد مواصلة سياساته القائمة على التدخل العسكري وانفصال جبارانه بسبب ما يتنموه من الدعم المستمر لشعب جنوب إفريقيا وناميبيا . ويدين وقد بلدي مرة أخرى هذه الأعمال العدوانية التي تشكّل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي المعترف بها والتي تحكم العلاقات بين الدول . وفي رأينا أنها تشكّل دليلاً واحداً على أعمال ارهاب الدولة التي تمارسها جنوب إفريقيا في إطار سياساتها المتعهدة الرامية إلى توطيد نظام الفصل العنصري وتخويف بلدان المنطقة التي لم تتردد قط في دعم نظام الشعوب المقهورة في الجنوب الإفريقي ، بغضّ النظر عن الشمن الشادج الذي يتعين عليها أن تدفعه . وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم كل دعم لدول خط المواجهة ، ضحية أعمال زعزعة الاستقرار التي تمارسها جنوب إفريقيا ، وأن يزويها بالمساعدات المالية والمادية الازمة لتمكنها من التصدي لتلك الأعمال العدوانية ومن صيانتها وسلامتها الاقليمية .

وختاماً ، نود أن نعرب عن خالق شكرنا للجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري ، ولا سيما رئيسها السيد جوزيف غاربا ممثل نيجيريا ، للتقدير الممتاز الذي قدمته هذا العام ، وكذلك لكل الجهود التي تبذلها من أجل كفالة إقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في جنوب إفريقيا ، تسوده الحرية والمساواة والكرامة والرفاه للجميع .

السيد صديق (بنغلاديش) (ترجمة فتوية عن الانكليزية) : يرى وقد بلدي أن النظام العنصري في جنوب إفريقيا يعتبر وحمة لطّخت ضمير الإنسان . وقد سمحنا له بيان يُبقي كرامة الإنسان رهينة لأمد طال كثيراً . وخطّعنا أمام تهدياته الجوفاء ، وأاعييه الجبانة ووعوده الحانثة ، وتركناه يسلك سلوك الطفل المدلل . يمارس تصرفات شائنة ومؤسفة . وكان يخدونا أمل كاذب بان العطف والتفاهم و"الارتباط البناء" من شأنها أن تهذب ذلك الطفل المتمرد الذي لم نقرّه بالعما .

وقد فسر ذلك النظام عجزنا عن العمل على إنه تناهى عن سلوكه الامسؤول والجدير بالتوبيخ . وإذا ما سمح لسلوكه البغيض بان يستمر دون أن يكبح جماحه فإن

ذلك لن يؤدي إلا إلى وقوع كارثة . إن التوسلات والكلمات التي نبددها في مسامعها المخلعة من أجل حمله على أن يستمع إلى موت العقل سيطول بها المدى ولن تثمر بالمرة .

ونحن جميعاً متفقون على أن الفعل العنصري نظام كريه ولا بد أن ينتهي ، فهو لا يتفق مع المنطق أو العقل ؛ ويزدرى قيم السلم والمعدالة ؛ ويستخدم بحضارتنا ؛ ويكتب إيماننا الذي نعتز به والمتمثل في أن المساواة بين البشر إيمان مقبول للجميع في عصرنا الحالي .

فهل منسجم للعناد المجنون لحكومة واحدة ، مكرهه ومرفوضة من الغالبية العظمى لشعبها ، بأن يهدى السلم والاستقرار على كوكبنا ؟ هل منواصل ارتكاب الإثم بالملمة في الوقت الذي يتبغي فيه أن نتحتعج ، وهل نسمح لأنفسنا بأن تكون محل اتهام وادانة من الأجيال المقبلة ؟ أشعر أننا منخرج إن فعلنا ذلك . إن الشمن الفادح الذي دفعه العالم باستثناء الدكتاتورية العنصرية في أوروبا لم يمفر عليه أحد طويلاً ، ولا يمكن أن يكون قد مُحي من ذاكرتنا . ويبغي لنا جميعاً أن نذكر تلك الأحداث الرهيبة في تاريخ الإنسان ، وأن نتوخى الحذر حتى لا يتكرر ذلك .

وهناك على بعد أميال قليلة من هذا المكان الذي نجلس فيه الآن ونتداول ، يوجد تمثال الحرية . إن الشعلة المتوجة من هذا التمثال هي منارة أمل للإنسان وهي تعنى نشر نور الحرية في كل مكان ، سواء كان قريباً أو بعيداً . وهذه القاعة قريبة من قاعدة ذلك التمثال إلى الحد الذي لا يمكن معه منع نفاذ شعاع الحرية إليها . قد يكون هذا التمثال مجرد رمز ، ولكن الدولة التي تستضيفنا حققت منجزات هائلة وأمجاداً عظيمة شابتها بشكل لا يمحى في نظام قيمها . لذلك يجدر بنا أن نتمثل لما يرمز إليه هذا التمثال ، وإن فإن الاحتفالات الأخيرة بالذكرى المئوية لإقامته لن تكون أكثر من مجرد ألعاب نارية لا معنى لها . فهل يمكن أن تكون نيتنا هي أن ينضر التاريخ إلى ذلك الحدث على هذا النحو ؟ لا أظن ذلك . وما دام الأمر كذلك فلا بد لنا من أن نتصرف . فعنصر الوقت مسألة جوهرية . وفي حين أننا قد لا تكون مندفعين فعلاً نحو

كارثة أرضية غدا ، إلا أن كل ساعة تأخير تسبب غزة ألم إضافية تعتصر صدور بعض الأمهات في جنوب إفريقيا . وكل يوم تأخير يضيف عاما إلى المعاناة التي تبدو كأنها أبدية لنيطلون مانديلا وآلاذ غيره .

ولسنوات طويلة حاولنا ، نحن أعضاء المجتمع الدولي ، أن نناقر بريتوريا ونقعها بآن أصاليبها خاطئة . وحاولنا أن نتبع معها المنطق وحاولنا بكل الأسلوبات السلمية المتصورة ، أملوبا بعد آخر ، أن نغير من أصاليبها ، حاولنا ذلك كله عدا شيئا واحدا ماتناوله بعد قليل . إن هذا النظام يتحدث الآن عن ادخال اصلاحات . ولكن الظلم لا يمكن اصلاحه ، ولا بد من ازالته . وأنا اردد هنا آراء الراحل أولوه بالسم الذي قال : إن نظاما مثل الفعل العنصري لا يمكن اصلاحه ، وإنما يمكن فقط القاؤه .

وإذا كانت بريتوريا تشكو من أنها تتعامل الآن كمحبود دولي فإن الذنب في ذلة ذنبها بالتأكيد . ونظرا لأنها لن تعمل من تلقاء نفسها على القضاء على شر الفعل العنصري ، فلا بد للعالم أن يفعل ذلك . ويبدو أن الوسيلة السلمية الوحيدة المتبقية أمامنا هي فرق الجزاءات الإلزامية الشاملة . وإذا كان الفعل السابع من الميسياق قد حرر لقد معين ، ففي حالة أخرى يمكن أن تكون أنساب لتطبيقه هذا الفعل من هذه الحالة ؟

ينبغي لنا أن نفرض على الفور ، وأن نطبق بصرامة ، الحظر في ما لا يقل عن أربعة مجالات حاسمة . أولا ، يجب على جميع البلدان أن تمتلك عن تزويد جنوب إفريقيا بالمعدات والتكنولوجيات العسكرية والدووية . وينبغي أن تشمل هذه كل البندود ذات الأغراض المزدوجة مثل الحاسوبات الإلكترونية وأجهزة الرادار والمعدات الإلكترونية الأخرى . فمثل هذه التكنولوجيا التي يتم الحصول عليها لأغراض منتهية من الناحية النظرية ، تعزز القدرة العسكرية من الناحية العملية . وينبغي لمجلس الأمن أن يحث كل من يعندهم الأمر على أن يلتزموا بقراره ٥٥٨ (١٩٨٦) . ولا بد من مراقبة تنفيذ هذا القرار مراقبة دقيقة ، من خلال وكالة حكومية دولية عند الاقتضاء .

ثانيا ، لا بد أن يتوقف فورا أداد ونقل الخطف والسفاف والسلع الأساسية الأخرى

التي من شأنها أن تساعد على دعم ذلك النظام . ولا يجوز السماح لـ*شركة تجارية* بـ*أن تمتلك* من امتياز الشركات الأخرى للحظر . ولا بد للجنة الخاصة لمناهضة الفساد العنصري أن تتبع أقصى درجات اليقظة في هذا الميدان وأن تكشف المخالفين .

ثالثا ، ينفي الوقف التام لكل التدفقات المالية الخارجية إلى ذلك البلد من الاستثمارات والائتمانات والقروض ، سواء كانت خاصة أو حكومية أو دولية . ويجب إلا تقدم أي قروض أخرى إلى جنوب إفريقيا .

رابعا ، ينبغي أن تخطر إلى أدنى حد كل الاتصالات الإنسانية مع حكومة جنوب إفريقيا أو مع عناصر تمثلها . فمثل هذه العزلة ستكون ضفطا نفسيا على تلك الحكومة . وقوتها أكبر مما يظن في كثير من الأحيان .

إنني أدرك الحجة القائلة بأن هذه الخطوات متزيد معاناة الأغلبية من المكان في جنوب إفريقيا وشعوب الدول المجاورة لها ، إلا أن هذه الشعوب والدول أكدت مسراً وتكراراً أن هذا شمن للحرية هم على استعداد لدفعه . وإنني إذ جئت من أمة دفعت ثمناً شادحاً للحرية ، أرجو أن تسمحوا لي بأن أؤكد لكم أن الحرية الدائمة لا يتم الحصول عليها أبداً بثمن بخس . وإذا كانت بعض الدول السوداء في إفريقيا لا تشكوا ، فدعوني أذكركم بأن الإنسان لا يحول إنساناً آخر إلى عقيدة أخرى بمجرد إخهاد صوته .

ونحن نؤيد بقوة مطالبة نظام بريتوريا بأن يُفرج فوراً عن نيلسون مانديلا وكل السجناء والمحتجزين والأشخاص المهددة إقامتهم ولا بد أن يرفع فوراً حالة الطوارئ ، وأن يلغي قوانينه التمييزية . ويجب أن يمنع العمال كامل حقوقهم النقابية . ويتعين القضاء على هيأكل البانتوميات ، وسحب القوات الفازية من جنوب إفريقيا ، وبذء الحوار السياسي مع الزعماء الحقيقيين لاغلبية السكان بغية الاستئصال الشعوري لفئة الفعل العنصري وإقامة حكومة نيابية .

ودعونا نتعهد للبيهق في جنوب افريقيا بدعمها ومساعدتها في تطوير علاقة تقوم على التوافق والتعايش السلمي مع الأغلبية السوداء . ولابد للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن في هذا الاتجاه . ومن ثم فنحن نحث البيهق على عدم الارتباط بموقف حكومتهم البغيضة . وإذا ما فعلوا ذلك فانهم ينصلون القيم التي يعتزون بها بكل تاكيد ، ولابد لهم من مساندة هذا الاحتجاج الصارخ الذي سرعان ما مستردد أصداوه عبر كل القارات .

وقد لا تؤدي الجزاءات الى انهاء الفعل العنصري عدا او بعد غد . لكنها بالقطع مستهم في هذه العملية . ولذا فنحن عندما نفرضها نبرئ ذمتنا أمام التاريخ ، والاهم من ذلك أن نريج فمائرنا لأننا على الأقل قد حاولنا .

السيد كواز (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد نكب التاريخ افريقيا ، ونكبتها الطبيعة في بعض الاحيان ، باشكال عديدة من المعانة ، بل بفواجع واسعة النطاق . ومن بين هذه النكبات سياسة الفصل العنصري المتفطرة والوضعية التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ، والتي تبرز كعمل وقع من أعمال التحدي .

والفعل العنصري الذي يعد مأساة حقيقة بالنسبة لافريقيا هو أيضا محنّة لا يتحملها أي انسان يتطلع الى الحرية والعدالة والتسامح . والفعل العنصري ومهما في جبين البشرية أجمع ، لانه التطبيق العملي لايديولوجية العنصرية الكاملة ، وهو انكار لكرامة الانسان . والكرامة بالنسبة لنا هي مصدر قوة الشعب والفرد ، وهي أعز ما يملك ، تعلو مكانتها على أي شيء آخر ، روحيا كان أو ماديا .

والفعل العنصري مهين من الناحية النفسية ، ومنفر أخلاقيا ، ولا مبرر له من الناحية السياسية . انه جريمة ضد مسلم البشرية وأمنها .

ولهذا السبب فقد أسفينا في اجتماع القمة الشامن لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري الس ذلك الصوت العظيم الذي أخمد الى الابد ، موت واحد من أبرز

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هينار (سورينام) .

الشخصيات في افريقيا ، ويعد مثالا للبسالة وانكار الذات ، واحد من اكثـر المـناهـظـين للـفـعلـ العـنـصـريـ اـصـارـارـاـ وـهـوـ يـصرـحـ قـائـلاـ :

”لا يوجد فعل عنصري ديمقراطي او انساني او ملمن . إن الفعل العنصري انكار للعدالة والمساواة والقواعد الاجتماعية . انه انتهاك مؤمن لحقوق الانسان . والفعل العنصري مثله مثل الاستعمار لا يمكن اصلاحه“ .

وهـذاـ الحـكـمـ القـاطـعـ وـالـوـاـضـعـ يـتـنـاـولـ بـجـلـاءـ اـحـدـىـ فـضـائـعـ عـصـرـنـاـ المـقـرـرـةـ لـلـنـفـسـ ، وـقـدـ صـدـرـ عـنـ الرـئـيـسـ الرـاحـلـ سـامـورـاـ مـوـيزـيـسـ مـاشـيلـ قـبـلـ وـفـاتـهـ المـؤـمـنةـ فـيـ ١٩ـ تـشـريـنـ الـأـوـلـ/ـأـكـتوـبـرـ الـمـاضـيـ بـقـلـيلـ . وـمـرـةـ أـخـرىـ نـحـنـ هـامـاتـنـاـ اـجـلـاـ لـذـكـرـاهـ الـعـطـرـةـ ، كـمـاـ اـنـاـ نـشـيدـ بـهـ اـشـادـةـ عـمـيقـةـ .

وـنـظـامـ بـرـيـتـورـيـاـ الـذـيـ يـلـقـىـ تـحـديـاـ فـيـ بـلـدـهـ ، وـيـلـاقـيـ الـادـانـةـ وـيـجـرـيـ تـطـوـيـقـهـ مـنـ الـخـارـجـ ، أـصـبـعـ الـآنـ أـكـثـرـ عـزـلـةـ عـمـاـ مـضـ . وـمـاـ مـنـ هـكـ أـنـ التـفـيـرـ حـتـمـيـ فـيـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ ، وـانـ التـطـورـاتـ السـيـاسـيـةـ الـرـاهـنـةـ فـيـ ذـلـكـ الـبـلـدـ تـوـضـعـ ذـلـكـ . وـفـيـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ تـصـدـقـ الـآنـ اـحـدـىـ نـبـوـاتـ سـوـبـوـ كـوـيـ وـهـوـ صـدـيقـ مـخـلـعـ لـشـيلـسـونـ مـانـدـيـلاـ حـيـثـ قـالـ :

”تـحـلـ بـدـاـيـةـ النـهـاـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـاـيـ نـظـامـ عـنـدـمـ يـرـفـضـ الشـعـبـ اـدـارـةـ الـمـؤـسـسـاتـ الـتـيـ يـمـكـنـ أـنـ تـدـيمـ قـهـرـهـ“ .

وـهـذـاـ مـاـ يـشـهـدـهـ الـعـالـمـ الـآنـ فـيـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ . فـقـدـ عـزـمـ شـعـبـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ الـآنـ أـكـثـرـ مـنـ أـيـ وـقـتـ مـضـ عـلـىـ النـضـالـ حـتـ المـوـتـ اـذـاـ مـاـ اـقـتـضـتـ الـضـرـورـةـ ، وـهـوـ اـعـزـلـ فـيـ مـوـاجـهـةـ الـبـنـادـقـ وـالـمـدـافـعـ الـرـشـاـفـةـ . وـلـمـ يـعـدـ السـوـدـ فـيـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ يـهـابـونـ المـوـتـ ، كـمـاـ اـنـ الـامـتـيـازـاتـ وـالـامـلـاحـاتـ الـتـيـ اـعـلـنـتـهـاـ الـحـكـوـمـةـ لـمـ تـعـدـ تـحـظـ بـرـضـائـهـمـ .

وـفـيـ مـوـاجـهـةـ الـهـجـمـةـ الـشـعـبـيـةـ لـجـاتـ حـكـوـمـةـ بـرـيـتـورـيـاـ إـلـىـ الـحـيـلـ وـالـمـكـائـدـ ، بـهـيدـ اـنـهـاـ عـنـدـمـ فـشـلـتـ فـيـ خـدـاعـ الـمـجـتمـعـ الدـولـيـ بـشـأنـ الدـوـافـعـ الـحـقـيقـيـةـ وـالـأـشـارـ الـعـدـيدـ لـسـيـاسـتـهـاـ الـرـامـيـةـ إـلـىـ تـمـوـيـهـ الـفـعلـ الـعـنـصـريـ وـكـسـرـ شـوـكـةـ الـمـقاـوـمـةـ الـعـدـيدـ لـشـعـبـ جـنـوبـ

افريقيا ، عممت الى مزيد من القهر والقمع . ونتيجة لحالة الطوارئ التي فرضت بموجب مرسوم صدر في تموز/يوليه ١٩٨٥ تتصرف قوات الامن بطريقة تعسفية تماما .

ولا يكاد يمر يوم دون أن ترتكب الشرطة أعمال العنف ، وإذا لم يجر قمع المظاهرات السلمية باغراقها في حمام دم ، فانها نشهد تلاميذ المدارس وهم يُرثدون قتلى برصاص شرطة جنوب افريقيا ، أو زعماء الحركات الممثلة للسود وهم يُعتقلون دون محاكمة . والشيء الوحيد الذي يطالب به هؤلاء السود هو الاعتراف ببساط الحقوق الأولية التي ينص عليها ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

بيد أن حلقة الارهاب المفرغة التي أخذت بها بريتوريا تبين أن هذه محاولة مستمرة للحفاظ على الاسر التي أصبحت الان متداعية بسبب التمييز العنصري . وإن كيده يمكن للمرء أن يفسر اعادة فرض حالة الطوارئ وما يمحبها من عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي والابادة الجماعية على نحو متزايد والعنف والتقطيل وقمع حرية التجمع والمحافاة ؟

ويشهد تقرير الامين العام على خطورة الحالة الراهنة ، فيقول :

"خلال فترة الطوارئ الاولى ، قتل أكثر من ٥٠٠ شخص من جراء عنف رجال الشرطة واعتقل حوالي ٨٠٠ شخص دون توجيه تهمة ، أو دون محاكمة ، بينهم أكثر من ٣٠٠ طفل دون سن السادسة عشرة . وبالاضافة لذلك ، احتجز ٦٠٠ شخص بموجب التشريعات الامنية . وقد احتجز بعد انقضاء شهرين على اعلان حالة الطوارئ للمرة الثانية باعتراف جنوب افريقيا ذاتها ، ٨٥١ شخصا دون توجيه تهمة أو دون محاكمة . وقد يكون الرقم الفعلي ، حسب تقدير منظمات رصد حقوق الانسان في جنوب افريقيا ، يقارب ١٣٠٠٠ ، الى جانب ٣٣٠ سبق احتجازهم منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بموجب قانون الامن الداخلي . وإن كثيرا من المحتجزين هم من النساء والاطفال ورؤساء الكنائس والقادة النقابيين والصحفيين والشباب والطلبة وقادة المجتمعات المحلية . ويذكر أن الاشخاص المحتجزين غالبا ما تساء معاملتهم ويترفسون للتعذيب . وقد لاقى

الكثير منهم حتفهم في المعتقل . وقد قتل في المواجهة البراهنة ، ٧٥٤ شخصاً اثناء الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير الى أيار/مايو ١٩٨٦ وحدها" .

(A/41/638 ، الفقرة ٦)

وقد مرت الان اربعون سنة وهذه المنظمة تعالج سياسة الفعل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . اربعون سنة بذلك فيها المجتمع الدولي جهوداً هائلة لوضع حد لهذا النظام البغيض للتمييز العنصري . بيد انه اثناء تلك السنوات الأربعين ايضاً ابتكرت حكومة جنوب افريقيا ، متجاهلة قرارات الامم المتحدة ومعتمدة على التواطؤ والتسامح من جانب دول معينة ، الاك العيل لضمان بقاء الفعل العنصري . ولم يعد صرفاً ان الامتناع عن التصويت داخل هذه القاعة بشأن هذه المسألة الهامة هو بمثابة استخدام لحق النقض لا اقل .

ولايزال نظام الفعل العنصري يتحدى ضمير الإنسانية حتى اليوم ، إلا أن أيامه معدودة . وفي العايسين الماضيين ، كان الفاء بعض القوانين العنصرية في جنوب إفريقيا ، وتحدى قادة سياسيين متورين في الحزب الحاكم لنظرية الفعل العنصري ذاتها ، وفشل الاصلاحات الدستورية ، دليلا على التشقيقات التي أهابت نظام الفعل العنصري نتيجة العديد من الضفوط الداخلية والخارجية .

وسوف يسجل اعلان عام ١٩٨٦ سنة دولية للسلم دون شر في التاريخ بوصفه أحد أهم نجاحات الكفاح ضد الفعل العنصري . وفي هذا الشأن ، يعد من أكثر العوامل أهمية توافق الآراء المتسع دوما الذي يتحقق في العالم بشأن تأييد تطبيق جزاءات اقتصادية على جنوب إفريقيا . وقد أكد ضرورة فرض هذه الجزاءات من جديد المؤتمر العالمي المعنى بفرض جزاءات على جنوب إفريقيا العنصرية ، الذي انعقد في باريس في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، والمؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لนามيبيا الذي انعقد في فيينا في الفترة من ٤ إلى ١١ تموز/ يوليه ١٩٨٦ ، ومؤتمر القمة الثاني والعشرون لرؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، ومؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز ، والدورة المستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرمة لนามيبيا . ويجب أن نلاحظ أيضا وتحفيي الكونغولـ لسلسلة الجزاءات المعتمدة في ٤ آب/أغسطس الماضي ، وبلدانـ أوروبية مختلفة لما اتخذته من تدابير لتقيد التجارة . وذلك بالاتفاق إلى القرار الذي اتخذه يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي كونفرس الولايات المتحدة بفرض جزاءات اقتصادية على جنوب إفريقيا . وهو عمل سياسي بعيد المدى يرجع الفضل فيه إلى الشعب الأمريكي . وهذا مثال مشجع فيما يتعلق بالامتثال الكامل والنهائي لنظام الفعل العنصري غير الإنساني .

والاليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، يعد تكثيف مجموعة من التدابير ضد بريتوريا مهمة عاجلة ينبغي أن يقوم بها المجتمع الدولي بقوة ، حتى يواجه دون تأخير التحدي المستمر الذي تطرحه جنوب إفريقيا أمام تعزيز الكرامة الإنسانية والدفاع عنها .

لقد أدان المجتمع الدولي كله الفعل العنصري . وكلما طال الوقت دون القضاء على ذلك النظام ، زادت المعاناة والتفوض . ولذلك كان فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا بموجب الفعل السابع من الميثاق هو الحد الادنى للجزاءات التي يجب اتخاذها . وهناك اعتبارات عديدة تبرر ذلك ، اولها ، ان جنوب افريقيا تتبعى الامم المتحدة بازدراه ، وتعمل على ان يتحقق الفشل بجميع القرارات والمقررات المتعلقة بالجنوب الافريقي ، وبالاهمية الناجمة عن ذلك تلحق بنا جميعا . ثانيا ، يبرر فرض الجزاءات ان هذا الموقف المتبعى موقف مستمر ، وأن الهجمات المباشرة وغير المباشرة ضد دول مستقلة مجاورة لجنوب افريقيا لاتزال مستمرة . وأخيرا ، تستحق جنوب افريقيا هذه الجزاءات لأن الامانات والعبودية والعنف والمخاطر التي يتعرض لها السلم والامن ، الكامنة في سياسة العنصرية المنظمة ، تعد جريمة ضد الانسانية .

فضلا عن ذلك ، ينبغي ايضا ان نرحب بالمبادرتين الاخيرتين اللتين صدرتا عن مؤتمر القمة الثاني والعشرين لرؤساء دول او حكومات منظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول او حكومات حركة بلدان عدم الانحياز . وتعنى بذلك انشاء اللجنة الدائمة التابعة لرؤساء الدول او الحكومات المخمة لمتابعة تطورات مسألة جنوب افريقيا ، وانشاء لجنة من وزراء الخارجية لمداومة الاتصال مع البلدان الغربية بغية التوجيه بتحقيق استقلال ناميبيا والقضاء على الفعل العنصري .

وي ينبغي للأمم المتحدة ان تضع برنامجا للمعايدة الاقتصادية والفنية لبلدان المواجهة لمساعدتها على التغلب على الآثار السلبية لحالة الحرب التي تفرضها جنوب افريقيا في المنطقة ، وعلى الآثار الاقتصادية غير المواتية التي قد تترجم عن تطبيق جزاءات ضد نظام الفعل العنصري .

وفي اطار الكفاح ضد الفعل العنصري ، ينبغي ايلاء اهتمام خاص ايضا للمعايدة الانسانية والقانونية لمن حوكموا بتشريعات قمعية تمييزية في جنوب افريقيا وناميبيا . والجهود التي يبذلها الامين العام ولجنة محافظي مندوب الامم المتحدة

الخام لجنوب افريقيا لتحقيق هذه الغاية ، بزيادة حجم المندوب ، يتبين ان تلقى
التشجيع من جميع الدول الاعضاء في شكل مساهمة طوعية كبيرة .

ويتبين الشفاء على الدور الظليمي الذي تسلط به اللجنة الخاصة لمناهضة
الفعل العنصري منذ انشائها في تعبئة الرأي العام الدولي لتأييد الكفاح ضد التمييز
العنصري ، وزيادة التوعية بشوروره .

وتمثل حكومة توغو تماما بالقرار ١٧٦١ (٢٧-١٧٦) الذي أصدرته الجمعية العامة
في عام ١٩٦٢ ، ويدعو الى فرض جزاءات دبلوماسية واقتصادية على جنوب افريقيا . وفي
يوم ٢٩ آب/أغسطس ١٩٦٧ أصدرت حكومة توغو المرسوم رقم ١٧٩/٦٧ الذي نص على التدابير
التالية : عدم اقامة علاقات دبلوماسية او قنصلية بين حكومة توغو وحكومة جنوب
افريقيا ، وحظر التجارة المباشرة وغير المباشرة مع ذلك البلد ، وعدم رسو السفن او
هبوط الطائرات المسجلة في ذلك البلد في موانئ توغو ، وعدم جواز رسو بواخر توغو او
المسجلة فيها او هبوط طائراتها في موانئ جنوب افريقيا . ولا يجوز للسفن والطائرات
المسجلة في الخارج والقادمة من جنوب افريقيا او الذاهبة اليها ان تمر مرورا عابرا
بموانئ توغو او مطاراتها ، وحظر بيع ونقل ومرور الاسلحة والذخائر بجميع انواعها
والمركبات العسكرية ومنتجاتها النفط . وحظر اصدار تأشيرات دخول اراضي توغو او
المرور بها لمواطني جمهورية جنوب افريقيا الا في الحالات الخاصة التي تحددها ملطمات
توغو .

وتؤكد حكومة توغو من جديد ، على لسانى ، ادانتها القوية لنظام الفعل
العنصري البغيض . وترى ان فرض جزاءات الرامية شاملة هو التدبير الوحيد الذي يمكن
ان يحقق القضاء الكامل والنهائي على التمييز العنصري في جنوب افريقيا بوسيلة
ملمية .

إن الفعل العنصري الذي يشكل انكارا للقيم الانسانية ، يعد مفارقة تاريخية
يتبين القضاء عليها الى الابد .

ورغم زيادة أعمال القمع والاضطهاد التي يمارسها نظام بريتوريا العنصري ضد شعب جنوب افريقيا منذ سنوات طويلة ، لايزال ذلك الشعب متفانيا أكثر من اي وقت مضى في سبيل تحقيق تطلعاته الرئيسية الى الحرية والعدالة والكرامة . ولا يجوز لمن ان ننس هؤلاء الرجال والنساء والاطفال ، بالمئات والالاف بل بعشرات الالوف ، الذين يعانون الفعل العنصري ويضطرون بارواحهم في سبيل تحقيق مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق . وينبغي ان تستلهم المثال الذي يضربونه على الشجاعة والتماسك وان نقتدي بهم في جهودنا لمقاومة سياسة التمييز العنصري المقيدة . ولن تكون مجرد ادانة تلك السياسة كافية بعد الان . فالمطلوب الان من المجتمع الدولي ان يتخد عملا فعالا .

وبصرف النظر عن المأسي التي تتعرض لها افريقيا ، لايزال هي قارة الامل الكبير لكل ذوي النية الحسنة الذين يقتسون السلم والعدالة والحرية والتسامح . والمهمة العاجلة الرئيسية التي ينبعي ان يقوموا بها الان هي المساعدة على ازاحة سحب الكراهية والعنف التي تراكم كل يوم على الجنوب الافريقي مهددة بتسهييم القارة كلها واعمار النار فيها .

نحن نود لافريقيا من كل قلوبنا - ونعمل بجد كل يوم من أجل تحقيق ذلك - ان يقوم فيها مجتمع عادل تتحقق فيه المساواة بين البشر ، مجتمع حر يسود فيه الوئام ، مجتمع متعدد الاعراق يشرقه جميع اعصابه وجميع الاختلافات التي قد توجد فيه ، يتعايش فيه الجميع في سلم وامن تحقيقا للرملة النبيلة السامية التي وجهها الى العالم كله القديس اكسوبيري عندما قال : "أيها الاخوة ، إن كنتم تختلفون عنى ، فانكم لاتستبدون بي ، ولا تفطهدونني ، ولا تسيطرنون علىّ ، بل انكم تزيدونني شراء" .

السيد بارنيت (جامايكا) (ترجمة فحوية عن الانكليزية) : قد يكون من المفري لبعض الذين ينتقمون من قدرنا أن يخلصوا إلى أن جلسات الجمعية العامة التي تكرر سنويا لسياسات الفعل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا ، تحولت بحسب التكرار المستمر إلى ممارسات روتينية بحتة . وربما تكون هذه الاستنتاجات الخاطئة قد نشأت على أساس أنه خلال أكثر من ٤٠ عاما ظلت السياسات العنصرية لجنوب إفريقيا قيد بحث المجتمع الدولي ، وإنه على سبيل التحديد ، منذ أكثر من ٢٠ عاما ظل موضوع سياسات الفعل العنصري ذاتها وأشارها الخطيرة على السلم والأمن الدوليين موضوع دراسة مكثفة من جانب الأمم المتحدة ومن هنا قد يشعر البعض أنه بمرور الوقت متسبباً في ادانتنا المتكررة لاعمال بريتوريها التي لا رابط لها وانتهاكاتها الماركة للمبادئ السامية للميثاق أصبحت مسكنات لتهكم شعورنا الجماعي بالذنب بسبب الاستمرار المعاند لل فعل العنصري .

ومع ذلك وعلى الرغم من أن السمات القاتمة لنظام الفعل العنصري البغيض والشريه لا تزال قائمة ، فإن فلسفته الأساسية أصبحت محل تحدٍ صريح ، كما أن أساسه أصبح تهتز على نحو بالغ ، ويرجع ذلك إلى حدٍ كبير إلى التيار المتماذهل للمقاومة المناهضة لل فعل العنصري في جنوب إفريقيا نفسها . وبالإضافة إلى ذلك زاد إحسان المجتمع الدولي بمحة ومعاناة المعارضين لل فعل العنصري في الداخل . ولهذا السبب كانت الحملة العالمية القائمة المناهضة لل فعل العنصري مسؤولة إلى حدٍ كبير . وقد شهدنا أيضاً في الأوقات الأخيرة أعمالاً متناظرة ومتعمدة اتخذت ردًا على وحشية نظام الفعل العنصري .

وبالرغم من التقدم البطيء المحزن الذي تحقق حتى الان فإن وفدي بلادي يوافق على الرأي القائل بأن الكفاح ضد الفعل العنصري وصل إلى مرحلة حاسمة وعليه بالتألي أن ننأى بجهودنا لمواصلة وتكثيف الحملة الدولية الرامية إلى القضاء الكامل على شرور هذا النظام .

وقد أكَد الأمين العام على نحو ملائم ومحبِّ في تقريره إلى الدورة الحادية

والاربعين على ان الفعل العنصري هو في الواقع الامر اكثرا بكثير من مجرد مشكلة انتهاء
لحقوق الانسان اذ قال :

” فهو مشكلة ذات جذور سياسية واقتصادية عديدة ، ومشكلة تعرف للخطر
استقرار وامن منطقة بأسها ، والقضاء على الفعل العنصري نهائيا هو وحده
الكفيل بإعادة السلم الى جنوب افريقيا والى الجنوب الافريقي ككل ” .

(A/41/1 ، ص ٧)

وفي كل يوم يمر تزايد مخاطر حدوث انفجار عنصري مكشوف في المنطقة ، ولذلك
تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية كبيرة والتزام جوهري بالعمل على نحو مريء
ومتماسك .

وعليها ان ننظر الى المستقبل ايتها . يجب ان تكون على استعداد لمساعدة هب
ازانها الحر الذي يواجه تحديات إعادة تشكيل بلاده على اساس مجتمع موحد متعدد
الاعراق يقوم على حكم الاغلبية وفقا لمبادئ الانصاف والمعدالة والحرية . إن هذا العمل
لن يكون سهلا خاما عندما نأخذ في الاعتبار التراث الضيق الذي تركته سياسات الفصل
العنصري والعنصرية . كما ان الاشار الضاغطة المدمرة التي تركتها هذه السياسات على
نفسية الاغلبية المقهودة وعلى كبرياتها تجعلها نشعر بقلق عميق .

إن من أبرز السمات المميزة لعصر الفعل العنصري ومن اثنها خبأ ، الجهد
المتعمدة والمستمرة التي يبذلها القادة العنصريون من أجل استخدام جميع الوسائل
المتاحة لسلطة الدولة لحرمان السكان السود من أي قدر من احترام الذات او الإحسان
بقيمتهم او كرامتهم وتحويلهم الى أدوات عمل رخيصة وذيل اقتصادية لنظام الفعل
العنصري . وفي ظل سيادة ايديولوجيا سياسية شاملة تمارس بحشو شديد وعزم وطيد ،
تمكن القادة العنصريون من فرض رقابة منظمة شاملة تندفع على نحو صارم من جانب
الدولة على السود في جميع مجالات حياتهم وبصفة خاصة في تحركهم الى المناطق الحضرية
وفي توظيفهم وفرص إمكانهم . وقد كانت وما زالت الادارة السياسية الرئيسية لإدامة
الانفصال والعزل العنصري هي الإبقاء على ما يسمى الاوطان او الباناتوميات وذلـك
لاحتجاز الفائز من السكان السود ، على اساس ما كان يسمى في الماضي بالمناطق
القبلية .

وعلى الرغم من الإعلان بدعابة واسعة عن اجراء إصلاحات داخل نظام الفصل العنصري ، بما في ذلك إلغاء قوانين العبور السيئة السمعة ، لم تتخذ أية إجراءات ذات مغزى لتفويض الهيكل الأساسي للسيطرة البيضاء أو لتفكيك الأوطان المستقلة المزعومة . وفي الوقت الذي يتشدق فيه نظام الفعل العنصري بهذه الإصلاحات الشكلية فإنه يسع بفاعلية إلى تعزيز التدابير القمعية العنصرية من خلال الوسائل التشريعية ، مثل قانون مناطق الجماعات وقوانين منع الاستقطان ولوائح المحنة العامة ، وقوانين إزالة الأحياء الفقيرة ، وعدم توافر المساكن ، والتدابير المعتمزة اتخاذها لتحقيق التغيير المنظم .

وكما لاحظ وفدي بلادي في الماضي ، لا يزال القمع في الداخل والعدوان في الخارج السمتين الأساسية لمحظوظ بريتوريا الأقليمي الكبير . والهدف من ذلك هو تعزيز القوة العسكرية والاقتصادية لبريتوريا في المنطقة ، الأمر الذي يسهل بدوره إدامة نظام الفعل العنصري البغيض .

وفي المجال الخارجي ، ندرك جميعاً حملة العدوان العسكري والأنشطة الهدامة والمزعومة للاستقرار التي تشنها بريتوريا ضد دول خط المواجهة ، والتي كان آخر ضحاياها أنغولا وموزامبيق وليسوتو ، وأخيراً زامبيا وزيمبابوي وبوتشوانا . ويساورنا قلق عميق ليس فقط إزاء التكرار المفزع لهذه الهجمات ولكن بسبب الهدف المستمر لها ، وهو تقويض الهياكل السياسية لهذه البلدان ، حتى تبقى تابعة وخاضعة بالكامل لسياسات بريتوريا .

وتهتم جامايكا أيضاً باتخاذ محاولات النظام العنصري لفرض ضفوط اقتصادية متزايدة على دول خط المواجهة بسبب معارضتها الشابتة لسياسات الفعل العنصري المخزية وتأييدها الشابت لاتخاذ إجراء حازم وصارم ضد بريتوريا . لقد أدت هذه الضفوط على وجه التأكيد إلى أذى شديد للاقتصادات الضعيفة لدول خط المواجهة ، التي ترتبط على نحو واسع باقتصاد جنوب إفريقيا بسبب وضعها الجغرافي والتاريخي ، ونتيجة لقوة التفود الاقتصادي وأعمال التخريب الواسعة النطاق تمكّن نظام بريتوريا من إحداث انطراح خطير وتدمر بالغ في البنية الأساسية الاقتصادية الهشة للدول المجاورة

لقد ازداد الضغط الذي تعيشه منه هذه الاقتمادات سواءً بسبب الحاجة إلى تحويل الموارد المحدودة موب وضع تدابير مضادة ومحاولة تعزيز القدرات الدفاعية .

ونظراً للمعوقات المتزايدة التي تواجه دول خط المواجهة ، وفي ضوء التهديد بالقيام بأعمال عسكرية أخرى واتخاذ إجراءات اقتصادية أخرى من جانب جنوب إفريقيا ، اعتمد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة الأخير في هراري ، إعلاناً خاماً بشأن جنوب إفريقيا يتضمن إنشاء صندوق التضامن لخدمة الجنوب الإفريقي . إن الهدف الأساسي لهذا الصندوق هي تلبية المساعدات إلى دول خط المواجهة والدول المجاورة الأخرى وتوفير المساعدات العاجلة والمساعدات طويلة الأجل الازمة لتطوير البنية الأساسية في هذه البلدان بصفية تقليل اعتمادها على جنوب إفريقيا وتعزيز قدرتها على مواجهة آثار الجرائم . ويحدونا الأمل الخالق في أن نقابل الامدادات الشبلية لصندوق التضامن بدعم سخي ومتناهٍ من المجتمع الدولي .

إن الفوضى والصراع الدائرين في جنوب إفريقيا يضرب بجذورهما في مشكلة الفصل العنصري والسياسات الطائشة والخطيرة والأعمال التي تقوم بها حكومة بريتوريا . والتحديات الهائلة التي تواجه المنطقة باكملها في معها لامتناعة السلم والوثام العرقي والاستقرار الدائم كلها من تركة العمل العنصري . ولا بد من تقييم الالتزام الخارج الذي أخذه المجتمع الدولي على نفسه للتغلب على هذه التحديات بجداج .

لقد فات وقت العمل العاجل ، وعليها أن تصرف بموردة حاسمة وشابة لتخليص العالم من الخطر الذي يشكله الزعماء العنصريون في بريتوريا . وكما أكد على ذلك الأونرابيل هيويهيرير ، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جامايكا في خطابه أمام مؤتمر القمة الذي عقد في هراري ، تعتقد جامايكا أن الدعوة إلى فرض جزاءات اقتصادية شاملة هي نتيجة حكم مترب و هي الوسيلة العلمية الوحيدة المتبقية لدينا للضغط على حكومة جنوب إفريقيا كي تشتراك بموردة عاجلة في عملية الحوار والتفاوض الحقيقيين للقضاء على نظام العمل العنصري .

كذلك اقترح نائب رئيس الوزراء بموردة محددة ، في بيانه ، تطبيق العقوبات المالية على نحو شامل ، أي العقوبات المتعلقة بتدفق الاستثمارات والأرباح والتحويلات والائتمانات التجارية والتأمين وما إلى ذلك . ومن المحتمل أن يكون لهذه الجزاءات أسرع وأانجع اثر في فرض الضغوط الالزمة على نظام بريتوريا . ونود مرة أخرى أن نؤيد باعتماد هذه المقترنات ليتضرر فيها على وجه الخصوص الشركاء التجاريين الأقلياء لجنوب إفريقيا . ونود أن نعرب عن ارتياحنا وتأييدهنا للإجراءات الطوعية التي اتخذتها بعض البلدان الغربية حتى الان بهذه ممارسة المزيد من الضغط على جنوب إفريقيا . وإننا اذ نرحب بما تدابير إضافية قد تتخذها الدول الأعضاء ، نرى من الضروري أن نضمن عدم السماح لنظام بريتوريا تقويض التدابير التي طبّت بفعالية كبيرة حتى الان أو التحايل عليها ، ومنها الحظر الإلزامي على تصدير الأسلحة والخطوات التي اتخذت لفرض حظر تام على تصدير النفط إلى جنوب إفريقيا .

إن جامايكا تعتقد أن من المناسب تشديد الخناق على جنوب إفريقيا عن طريق القيام بال المزيد من العمل الجماعي المتضافر والحادي لحمل نظام جنوب إفريقيا على البده في مفاوضات حقيقة للقضاء فورا على نظام الفصل العنصري ، إذ انه لا توجد أي وسائل سلمية أخرى متاحة لنا . وأي استرمال في التأخير الذي لا مبرر له لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد بؤى وعذاب الشعب المقهور .

وفي الختام ، تود جامايكا أن تؤكد من جديد تفهمها الراسخ على تقديم كل التأييد والمساعدة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتكثيف حملة مناهضة الفصل العنصري والقضاء التام على نظام الفصل العنصري والتمييز العنصري في جنوب إفريقيا . ونتعهد بالاستمرار في تأييدها لكافح شعوب الجنوب الإفريقي من أجل تحقيق تطلعاتها المشروعة في الحرية وتقرير المصير والمساواة والحفاظ على كرامتها الإنسانية واحترامها الذاتي .

السيد منكلير (غيانا) (ترجمة فحوية عن الانكليزية) : لقد ذهب محبة النضال ضد الفصل العنصري مناضل صديق ، إلا وهو الرئيس الراحل لموزامبيق سامورا ماشيل . وفي الجنوب الإفريقي ، تلك المنطقة التي يهزم الفصل العنصري بامتنان بامتثالها الوطني وسيادتها ، كان سامورا ماشيل أكثر من مجرد مواطن موزامبكي . وسوف نظل نذكره يومئذ منافلا من أجل الحرية في الجنوب الإفريقي وعدوا عندها للفصل العنصري . وكما كانت حياته متصلة دائما بالنضال ضد الفصل العنصري فإننا نرى حتى في موته أيضا أن يد الفصل العنصري الأثمة قد امتدت إليه .

لقد كتب مارسيلينو دو سانتوس في قصيده "هنا ولدنا" ما يلي :

"إن السحابة الداكنة هذا اليوم ما هي إلا لحظة لابد للمطر أن

يبعدها" .

أجل ، إن تبديد هذا الالم يعني ، بين جملة أمور ، تجاوز الفراغ الذي تركته وفاة سامورا ماشيل . ويمكن اكتساب عبرة من وفاته تماما كما كان قد اعطي معنى لحياته . وفي هذا الصدد ، يقدم لنا الشاعر الانجولي هيلدر نيتو في قصيده "لن ننسى الموت" بعض الأفكار الملهمة يقول :

"منقتي بكم ، في بطولتكم وشجاعتكم ، كي نمضي قدما الى ابعد ما يمكن وباسرع ما يمكن ، وهكذا ، سوف نترجم بطولتكم الى مثال يحتذى به شعبنا على الارض التي طوت جسمانكم أيها الرفيق" .
ولادك انتا نواجه تحديا ، هو استئمار بطولة وشجاعة سامورا ماشيل حتى تعودوا بالنعم على شعب موزامبيق ، بل على جميع شعوب منطقة الجنوب الافريقي ، ومما من شئ في ان هناك طرقا لتحقيق ذلك .

ان الفعل العنصري ليس مشكلة جنوب افريقيا ونامبيا فحسب . انه مشكلة كل جيران جنوب افريقيا ، وبعضاها ظهر بالاستقلال بعد ان خافوا كفاها طويلا وباءظ الكلفة من أجل التحرير . بيد انها اضطرت جميعها ، في اعقاب الاستقلال ، الى ارجاء مهام التنمية وبناء الدولة لتصب جهودها حفاظا على مجرد بقائهما ، ودرء اعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا . وعلى مر السنين ما يرجح نظام بريتوريا يشن حملة لا هواة فيها لزعزعة الاستقرار وتصدير اقتصاد دول خط المواجهة .
وفضلا عن العدوان العسكري المباشر وما يترتب عليه من خسارة في الارواح ، معت جنوب افريقيا بمورة منتظمة الى الحق الضرر بتلك الدول عن طريق تعطيل شبكات النقل البديلة لكي ترغم التجارة الاقليمية على المرور عبر طرقها الاكثر تكلفة ، وقد دمرت بمورة منتظمة الهياكل الاساسية مثل خطوط الكهرباء ومشات البترول والمدارس والومانع الخ ..

ان موزامبيق والقائد سامورا ماشيل ليسا الا رمزيان لهذه الظاهرة في الجنوب الافريقي ، وآثارها ابلغ حمرا بحسب الاعتماد التاريخي لبعض هذه الدول على جنوب افريقيا .

ان وفاة سامورا ماشيل ، لامينا بحسب الظروف الخاصة المحيطة بها ، تلقي الضوء على حالة جيران جنوب افريقيا ، ولابد ان تكون بمثابة قوة دفع للمجتمع الدولي لتكثيف الدعم لدول خط المواجهة في جهودها للدفاع عن سيادتها واستقلالها ووحدة اراضيها ضد جنوب افريقيا ، وتقليل اعتمادها على بريتوريا ، وتكثيف تعاونها

الاقتصادي وغير ذلك من أشكال التعاون فيما بينها . ان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي يرمي الى تضميم جيران جنوب افريقيا في هذا الشأن . والدول الاعضاء في ذلك المؤتمر تتخذ الان اجراءات افرادية معها وراء نفس الهدف . وسيمثل دعم هذه الجهود مساهمة في تخفيف حدة آثار الفعل العنصري ومن ثم وطاته في الجنوب الأفريقي .
بيد ان وفاة سامورا ماشيل يجب ان تكون قوة دفع ايجيها لتكثيف العمل من اجل استئصال شأفة الفعل العنصري داخل جنوب افريقيا وناميبيا . وبما اني اتحدث في مرحلة متأخرة من المناقشة فلست بحاجة الى الخوض في فظائع الحياة في ظل الفعل العنصري .

ويقينا انه منذ مناقشة الجمعية العامة لهذه المسألة في السنة المafية ، حدث تقدم كبير في ظالنا . واكثر من اي وقت مضى وبرغم ستار السرية الذي غلفت به بريتوريا جنوب افريقيا ، أصبحت الجماهير في اوروبا وامريكا الشمالية ومنطقة المحيط الهازي متهمة بصورة افضل لحقائق الحياة في ظل الفعل العنصري . وقد ادى هذا الفهم الاعمق لحقيقة الحالة الى اعمال متزايدة واكثر قوة . ان سحب الاستثمارات وتوقيع الجزاءات لم تهد قضايا موضع جدل ، بل أصبحت خيارات لا تستطيع بعض الحكومات والمؤسسات والجامعات المتربدة ان تقاومها بعد الان .

وداخلها - وهذا أمر جدير بالذكر - ازدادت التناقضات اتساعا حيث بدأ اصوات الرفسن وأصوات العدالة واللبياقة تنطلق من داخل قلاع الفصل العنصري ذاتها . فقد اتفردت الكنيسة الهولندية الاملاجية ، التي كانت معتقلة للفصل العنصري ، موقفها مختلفا بعد سنوات عديدة وأصبح موقفها يتمثل في أن هذا النظام البغيض ليس مسيحيا . وينبغي البيغض باعداد متزايدة معارضتهم للفلسفة العنصرية لحكومتهم .

وفي الوقت نفسه ، تكشف الدعم الدولي للنضال ضد الفصل العنصري ، على نحو كبير ، خلال السنة الماضية ، وفي هذا الصدد ، قدمت اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري ، في ظل القيادة المستنيرة والمخلصة للسفير جوزيف غاربا ممثل نيجيريا ، خدمة لها قيمتها الخامسة . ويتبين هذا التكثيف أولاً وقبل كل شيء في النتائج والتوصيات الهامة للمؤتمر العالمي المعنى بفرض جراءات على جنوب افريقيا العنصرية ، الذي انعقد في باريس في حزيران/يونيه الماضي ، وكان لتلك النتائج والتوصيات ، في حد ذاتها ، اثر على سياسات بعض الحكومات الاوروبية .

كذلك اتخد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذين اجتمعوا في هواري في ايلول/سبتمبر الماضي ، بعض المبادرات الهامة فيما يتعلق بجنوب افريقيا ، وقد أوردها بالتفصيل متكلمون سابقون .

وفي سياق الدعم الدولي المتصاعد للنضال يجب أن اذكر اجراءات فريق الشخصيات البارزة التابع للكومنولث ، والتي سعى الى احداث تغيير في جنوب افريقيا عن طريق المفاوضات السلمية . ان تقرير هذا الفريق يشكل بياناً أصيلاً ومريحاً لحقائق الحياة في ظل الفصل العنصري ويعتبر رداً وجيناً على كل أولئك الذين يطالبون بتأييد جهود بوتا للاملاج أو الارتباط البناء . وقد اثر بوتا نفسه بسياسة الارتباط البناء . وأكد فريق الشخصيات البارزة التابع للكومنولث ، في تقريره ، افلان تلك السياسة .

ولكن مما كان له اهمية اكثراً حسماً خلال السنة الماضية ، تلك الروح التي لا تقبل والبطولة التي أبداها شعب جنوب افريقيا المقهور الذي حوله نظام الفصل العنصري ذاته الى مجموعة من المناضلين ، فقد نبذ ذلك الخوف ، وهو يواجه في تحدٍ

الجيش العنصري في الشوارع وفي المدارس والكنائس في المدن السوداء . وهذه البطولة وهذه الشجاعة ، وتلك الاجسام النحيلة التي سقطت في سويفتو وبورت اليزابيث ، هي أملنا في أن الفعل العنصري سوف يهزم في النهاية . والمجتمع الدولي ، ولاسيما في أوروبا الغربية ، مطالب بان يؤيد تلك الروح ويشجعها . لقد أشار متكلمون سابقون في هذه المناقشة الى الالتزام الادبي الذي يقع على المجتمع الدولي بان يسلم بوجوب مساعدة ضحايا الفعل العنصري . وانني اعترف ان هذا الالتزام يقع على أوروبا الغربية بصفة خاصة .

اذا كان الفعل العنصري أزمة في حياة غير البيض في جنوب افريقيا ، فهو ايضاً أزمة في ضمير اوروبا الغربية ، وانني أضم الولايات المتحدة أيضاً في هذا التضليل . إن ما ينكره الفعل العنصري ، وما يقوض دعائمه ، ويفنده ويطعن فيه ، هو قوة بعض القيم التي يعلنها الغرب بل والتي فعل الكثير للدفاع عنها وجعلها عالمية - وهي قيم أساسية مثل الحرية والعدالة . ومع ذلك من المفارقات الغربية ، ان مارست ، الدول الغربية حق النقض مرتين في مجلس الامن فمكنت تحركاً لاتخاذ اجراء ضد جنوب افريقيا . ان تراخي موقف الغرب تجاه نظام بريتوريا هو بالتحديد الذي يشجع نظام الفعل العنصري . فالمتشمارات الغربية هي التي تدعم وتساعد الفعل العنصري . ومن الذي أدخل "الارتباط البناء" في قاموس سياسات الجنوب الافريقي ؟ وعندما أيد ٤٥ عضواً من اعضاء الكونغوله فرض الجزاءات الاقتصادية على جنوب افريقيا ، من الذي وقف ضد هذا الاجراء ؟ ومن ذلك البلد الذي يعتبر اكبر مورد واحد لرأس المال لجنوب افريقيا ؟

وهكذا عندما نطالب ب موقف اكثراً دعماً للنضال ضد الفعل العنصري ، فإننا بالمعنى الحقيقي ، لا نهدف إلا الى ان نذكر الغرب بتقاليده وقيمه الحقيقة . وهي تلك التقاليد ذاتها التي تشجعنا في جهودنا دعماً لذلك النضال .

ان هذه المنظمة ، الملزمة بكرامة وقيمة الفرد وتشجيع وتعزيز احترام حقوق الانسان والحربيات الأساسية للجميع ، بغير تمييز على أساس العرق ، يقع عليها واجب

مقدس تجاه الشعب الذي يعاني في جنوب افريقيا وناميبيا ، هو أن تكثف تماماً التعاون الذي لا يزال قائماً بين نظام بريتوريا الذي يساعد على تكريس نظام الفصل العنصري ، وتوجيه أكبر قدر من الضغط الدولي لانهاء ذلك التعاون .

منذ ما يقل عن سبعة شهور ، شهد العالم ظاهرة للقوة ضد ليبية من جانب نفس الدولتين اللتين شعقاً اتخاذ اجراء من جانب مجلس الامن ضد جنوب افريقيا . واستعراض القوة هذا تم لهيف معلن وهو عقاب ليبية لما وصف بأنه دعم للارهاب . وتذكر الوفود مدى شدة وقوة المعارضة التي تعرّض لها استعراض القوة هذا من جانب غالبية المتكلمين في مجلس الامن وكذلك من وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، اثناء اجتماعهم في نيودلهي في ذلك الوقت .

ومن الصعب أن نفهم كيف يمكن لعاصفة مقاتلة الارهاب أن تهدأ تماماً عندما يكون مرتكب هذا الارهاب هو نظام بريتوريا وعندما تكون المشاعر السائدة على القارة الافريقية وفي أجزاء كبيرة من العالم مؤيدة لاجراء حاسم ضد ذلك النظام .

إن التجربة اليومية لدول خط المواجهة هي أن الارهاب في افريقيا له مقر رئيسي في بريتوريا . وقد كلف ارهاب بريتوريا الدول التسع الاعضاء في مؤتمر التعاون الانساني للجنوب الافريقي اكثر من ١٠ بلايين دولار امريكي فيما بين منتس ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ، تاهيك عن الخسائر التي لا تتعوّض في الارواح . ولا يمكن لافريقيا أن تفهم لماذا لا يزال قضاة الارهاب يفمّضون أعينهم عن الاعمال الوحشية التي ترتكب يومياً ضد مكان دول خط المواجهة وناميبيا . إن أولئك الذين يعتبرون انفسهم ابطال وحاملي رايات حقوق الانسان ومناهضة الارهاب في العالم كله يذرون كثيراً بمداقيقهم بما يبدونه من تسامح تجاه الارهاب الذي هو جزء من ممارسة الفصل العنصري .

والأسوأ من ذلك ، إن هذا التسامح والتعاطف مع الفصل العنصري خطير للغاية في المرحلة الحالية من النضال . ان تقديم أي وعد لنظام بريتوريا المحاصر أو أي مؤشر بأنه لا يزال بوضعه أن يعتمد على بعض الدعم الغربي ، أو حتى السلبية الغربية ، إنما يؤدي إلى تكريس الفصل العنصري ويجعل من الاحتمي أن يستمر العنف الذي يقوم عليه هذا النظام والذي يتبعه بالطبع في ضحاياه .

وقد أصبحت المواجهة الآن أكثر وضوحاً من أي وقت مضى . فالشعب المقهور لن يحجم عن نضاله من أجل تحرير نفسه من طغيان الفعل العنصري حتى في مواجهة الموت الأكيد والى جانب نظام بريتوريًا انقضت كل ستائر الدخان ، ولم تعد هناك أوهام يمكن أن يختفي وراءها المدافعون عن ذلك النظام . وببدأ النظام نفسه الآن يتراجع حتى عن وعوده الجوفاء .

إن على الأمم المتحدة ومجلس الأمن بمقدمة خاصة ، أن يقودا الطريق الآن لوقف العنف الذي يلوح في الأفق . وطالب غيانا الوفدين اللذين منعا مجلس الأمن من أن يقوم بدوره بأن يتوقفا عن ذلك وبيان يسمحا للمجلس بممارسة نفوذه من أجل تغيير سلمي في جنوب إفريقيا ، من خلال فرض جزاءات الزامية على نظام بريتوريا .

ونحن مقتنيون بأن مثل هذه الجزاءات ، اذا التزمت بها كل الدول التزاما مارما ، ستسفر عن النتيجة التي يتمناها العالم المتحضر للجنوب الافريقي . أما اذا وجدنا لسوء الحظ أن الولاء لجنوب افريقيا العنصرية او التمسك بتحقيق الارباح سينتصران مرة أخرى في مجلس الامن ، فيجب الا يفوتو ذلك المجلس مناولة الدول ان تعزز الجزاءات القائمة ضد جنوب افريقيا وان توسيع نطاقها . فحتى هذا الاجراء يمكن ان يكون حاسما في اشاره .

ومع ذلك ، فإننا في التحليل النهائي في حاجة إلى ما هو أكثر من الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن ، في حاجة إلى ما هو أكثر من تشريعات جزائية تقررها الدول منفردة . فعندما تفتقد ارادة جعل هذه الجزاءات فعالة ، لن تكون هناك جدوى من أي تشريع جزائي مهما كان شاملاً أو ماحقاً . إن ما تحتاجه هو تشريع يستند إلى التزام قاطع وشات بجعل هذه الجزاءات فعالة .

وليع هذا واجباً أخلاقياً فحسب ، انه أيضاً واجب سياسياً ، انه ضرورة ملحة للسلم والأمن في منطقة الجنوب الإفريقي ، بل وللمملحة الذاتية التي يسعى المدافعون عن نظام بريتوريا إلى الذود عنها بكل قوة وحماسة . وما لم تصبح هذه الضرب من التبمرين أسلار السياسات الوطنية ومصدر إلهامها ، فإنضرر الذي سيلحق بنفوذ بعض الدول ومصالحها في نهاية المطاف سيكون خطيراً ولا يمكن حصره .

ويعود بي ذلك الى حيث بدأت - مع الرئيس الراحل مامورا ماشيل الذي غادر هذه الحياة تاركا وراءه بعث الامل في مستقبل جنوب افريقيا . فعندما تكلم في مناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين للتوقيع على ميثاق الامم المتحدة قال إن :

"... زمام التغير الاجتماعي أصبح بالفعل في أيدي شعب جنوب إفريقيا"

... [الذى] من نزاله اليومى ضد نظام الفصل العنصري يبني بالفعل الدولة الجديدة فى جنوب افريقيا . وقد انخرط فى هذا النزال أبناء جنوب افريقيا على اختلاف أجناسهم وأصولهم العرقية ولون بشرتهم ومعتقداتهم الدينية".

(1T 50 A/40/PV,9)

ان غيانا تطالب رسميا كل الدول ، وبخاصة المضوين الدائمين في مجلس الامن اللذين اهرب اليهما صالح ، بالانضمام الى بقية المجتمع الدولي في جهد مساق ، لتشجيع عمليات التغيير التي ذكرها الرئيس الراحل سامورا ماشيل . فلنوحد جميعا طاقاتنا ونكرسها لحماية شعلة الامل التي رأها قبل ان يموت ، حتى لا تموت هي الاخرى من جراء عنف الفعل العنصري .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥